وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الميدان: العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

شعبة: علوم اقتصادية

العنوان

أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك العمومية العاملة في الجزائر

دراسة حالة عدد من البنوك الجزائرية العامة للفترة 2010-2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

أوبيش رقية

قشوش شيماء

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. أحلام بوعبدلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	رئيسا
د. فريد بن عربة	أستاذ مساعد (أ)	جامعة غرداية	مشرفا، مقرّرا
د. عباس بوهريره	أستاذ محاضر (ب)	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د. حمزة عمي سعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة غرداية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى:

إلى من كان سندي في الحياة ورباني و دعمني بكل استطاعته، إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى من سهرت وكافحت وعانت وتعبت وضحت لكي توصلني وترى نجاحي إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى إخوتي حفظهم الله ورعاهم وسدد خطاهم .

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل.

أوبيش رقية

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى التي حرصت على تعليمي بصبرها وتضحيتها في سبيل نجاحي وكانت سند لي طوال حياتي الدراسية أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

إلى من رباني ومنحني كل شيء وغرس في حب العلم وكان سندي أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى كل إخوتي و أخواتي.

إلى كل الزملاء في مشواري الدراسي.

قشوش شيماء

الشكر

قال تعالى : " لإن شكرتم لأزيدنكم "

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فأدعو له"

الحمد والشكر لله الذي أنعم علينا بنعمة العقل وأرشدنا إلى طريق العلم وهدانا دوما إلى ما فيه الصلاح والثبات وجعل من الصعب هين، وأمدنا بتوفيق منه لإتمام هذا العمل له وحده جلاله حمدا يليق به وفضله علينا وعلى الناس أجمعين

ألف شكر إلى من قيل فيهم "من علمني حرفا صرت له عبدا "جميع الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا طيلة مشوارنا الدراسي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك حيث استعنا في دراستنا على ثلاثة بنوك عمومية عاملة في الجزائر(بنك الوطني الجزائري و بنك الخارجي الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري) للفترة المحددة من 2010 الى 2019 وذلك من خلال قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة (نسب السيولة) و المتغيرات التابعة (نسب الربحية) باستخدام نمادج بانل Panai واستعمال برنامج EVIEWS12 كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحقيق الهدف المرجو من دراستنا و قد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك تحصد نتيجة سياساتها المتبعة في إدارة السيولة المتوفرة لديها سواء بالسلب أو بالإيجاب .

الكلمات المفتاحية : سيولة – ربحية– نماذج البانل .

Abstract:

This study aims to clarify the impact of liquidity management on the profitability of public banks operating in Algeria, depending on the financial statements. The analytical descriptive approach was relied upon in our study. In order to achieve the desired goal, we discussed in the first chapter the theoretical literature, which includes basic concepts about liquidity management, liquidity and profitability, and the most important indicators by which liquidity and profitability are measured, as well as the factors affecting the profitability of banks, as we discussed previous studies. As for the second chapter on the practical side, we conducted a standard study on a sample of three public banks operating in Algeria, based on their financial data extracted from their financial statements, where the period extending from 2010–2019 was determined, based on the cross-sectional time series approach (Data PanaI). The EVIEWS12 program was used to measure both liquidity and profitability ratios.

Keywords: liquidity management – profitability – panel models – public banks.

الفهرس

الإهداء.....	–
الشكر.....	–
الملخص.....	–
فهرس المحتويات.....	–
قائمة الأشكال.....	–
قائمة الجداول.....	–
قائمة الملاحق.....	–
مقدمة عامة.....	أ–ج
الفصل الأول: أساسيات حول إدارة السيولة والربحية في البنوك.....	6
تمهيد.....	7
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة.....	8
المطلب الأول:مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها وأهدافها.....	8
الفرع الأول: مفهوم السيولة وأنواعها وأهميتها.....	8
مفهوم السيولة.....	8
أنواع السيولة.....	9
أهمية السيولة.....	10
الفرع الثاني: مفهوم إدارة السيولة.....	11
مفهوم إدارة السيولة.....	11

نظريات إدارة السيولة.....	11
أهداف إدارة السيولة.....	12
المطلب الثاني: مؤشرات إدارة السيولة.....	14-12
المطلب الثالث: التوفيق بين السيولة والربحية.....	16-14
المبحث الثاني: مفاهيم حول الربحية.....	16
المطلب الأول: مفهوم الربحية وأهدافها.....	16
الفرع الأول: مفهوم الربحية.....	16
الفرع الثاني: أهداف الربحية.....	17-16
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الربحية.....	17
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية.....	18
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة.....	18
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.....	19-18
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية.....	20-19
المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....	20
خلاصة الفصل.....	21
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لأثر إدارة السيولة على ربحية البنوك.....	22
تمهيد.....	23
المبحث الأول: الطريقة الأدوات.....	24
المطلب الأول: العينة والطريقة المتبعة في الدراسة.....	24
الفرع الأول: عينة الدراسة.....	26-24

الفرع الثاني مصادر جمع البيانات.....	26
المطلب الثاني: البرامج والإجراءات المتبعة في الدراسة.....	27
الفرع الأول: البرامج المستخدمة.....	27
الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة في الدراسة.....	28-27
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.....	28
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة.....	28
الفرع الأول: نسب السيولة.....	32-28
الفرع الثاني: نسب الربحية.....	37-33
المطلب الثاني: الدراسة القياسية ومناقشتها.....	37
الفرع الأول: الدراسة القياسية لنسب السيولة.....	40-37
الفرع الثاني: الدراسة القياسية لنسب الربحية.....	44-41
الفرع الثالث: النماذج القياسية واختباراتها.....	54-44
خلاصة الفصل.....	55
خاتمة عامة.....	57-56
قائمة المراجع.....	59-58
الملاحق.....	-

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مختلف مصادر الأموال المجمعة من طرف البنك.....	15
2	العوامل المؤثرة على الربحية.....	18
3	رسم بياني لنسب الرصيد النقدي 2010-2019	29
4	منحنى بياني لنسب الرصيد النقدي 2010-2019	29
5	رسم بياني لنسب السيولة القانونية 2010-2019	30
6	منحنى بياني لنسب السيولة القانونية 2010-2019	31
7	رسم بياني لنسب الإحتياطي القانوني 2010-2019	32
8	منحنى بياني لنسب الإحتياطي القانوني 2010-2019	32
9	رسم بياني لعائد إجمالي الأصول 2010-2019	33
10	منحنى بياني لعائد إجمالي الأصول 2010-2019	34
11	رسم بياني لعائد على حقوق الملكية 2010-2019	35
12	منحنى بياني لعائد على حقوق الملكية 2010-2019	35
13	رسم بياني لمعدل هامش الربح 2010-2019	36
14	منحنى بياني لمعدل هامش الربح2010-2019	37
15	منحنى بياني لنسب السيولة للبنوك للفترة2010-2019	40
16	منحنى بياني لنسب الربحية للبنوك للفترة 2010-2019	43

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نسب الرصيد النقدي للبنوكBEA BNA CPA2010-2019	28
2	نسب السيولة القانونيةBEA BNA CPA2010-2019	30
3	نسب الإحتياطي القانونيBEA BNA CPA2010-2019	31
4	نسبة العائد على إجمالي الأصولBEA BNA CPA2010-2019	33
5	نسبة العائد على حقوق الملكيةBEA BNA CPA2010-2019	34
6	نسبة العائد على هامش الربحBEA BNA CPA2010-2019	36
7	التحليل الوصفي لنسب السيولة لبنك BEA2010-2019	38
8	التحليل الوصفي لنسب السيولة لبنكBNA2010-2019	39
9	التحليل الوصفي لنسب السيولة لبنكCPA2010-2019	40
10	التحليل الوصفي لنسب الربحية لبنكBEA2010-2019	41
11	التحليل الوصفي لنسب الربحية لبنكBNA2010-2019	42
12	التحليل الوصفي لنسب الربحية لبنك CPA2010-2019	42
13	نموذج الإرتباط الذاتي.....	44
14	تقدير معلمات النموذج التجميعي لعائد نسب السيولة على إجمالي الأصول(ROA)	45
15	تقدير معلمات النموذج التجميعي لعائد نسب السيولة على حقوق الملكية(ROE)	45
16	تقدير معلمات النموذج التجميعي لعائد نسب السيولة على هامش الربح(PM)	46
17	تقدير معلمات نموذج التأثيرات الثابتة لنسب السيولة على نسب الربحية.....	47
18	تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية لنسب السيولة على عائد إجمالي الأصول (ROA)	49-48
19	تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية لنسب السيولة على عائد حقوق الملكيةROE)	51-50
20	تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية لنسب السيولة على معدل هامش الربح(PM)	53-52

21	اختبار فيشر(F–test).....	54
22	اختبار مضاعف لاغرانج(LM).....	54
23	اختبار هوسمان(Hausman).....	54

قائمة الملاحق

الملاحق	-
القوائم المالية لبنك BEA(2010-2019).....	-
القوائم المالية لبنك BNA(2010-2019).....	-
القوائم المالية لبنك CPA(2010-2019).....	-

المقدمة

المقدمة:

تعتبر البنوك المحرك الأساسي لسيران الحياة الإقتصادية والعجلة التي يدور بها العمل المصرفي ، كونها تعتبر الركيزة الأساسية من ركائزه . لذلك تمثل دورا هاما من خلال خدماتها البنكية والمالية التي تقدمها للمجتمع إضافة إلى نشاطها الحيوي الذي ينعكس على إقتصاديات الدول وإزدهارها . والذي تسعى من خلالها لتحقيق جملة من الأهداف على رأسها الارباح نتيجة إستثمار في أموالها ، لذا وجب على هذه البنوك العمل على إدارة معاملتها وفق استراتيجيات وسياسات يجب مراعاتها من أجل التوفيق بين متطلبات السيولة و الربحية كونهما هدفان متعارضان لكنهما متلازمان يمثلان علاقة عكسية ، بمعنى أن تحقيق أحدهما على حساب الآخر فزيادة السيولة يعني احتفاظ البنوك بالأموال والموارد العاطلة وغير مستثمرة تعني ضعف قدرته على تحقيق الأرباح المتوقعة ، أما نقص السيولة لديه عن الحد المطلوب يؤذي إلى الوقوع في المخاطر مما يجعل البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته و تأمين احتياجات عملائه فإن الثقة بالبنك ليست بالأمر الهين فهي بالغة الأهمية تحقق أرباحه وتضمن استمراره وكسب ولاء الجمهور له .

لذلك تعتبر إدارة السيولة البنكية ضرورية كونها تنعكس على نشاط البنك و أدائه ومن جهة أخرى تعتبر السيولة من أهم مؤشرات التي يتم الإعتماد عليها في التقييم والمقارنة والمنافسة الشديدة بين البنوك من قبل العملاء و المستثمرين ، فهي تعطيهم صورة عن درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أموالهم واستثماراتهم .

لذا تجد البنوك نفسها أمام تحديات هيكلة نشاطاتها لتحقيق أكبر العوائد وذلك بتنويع استثماراتها لتقليل مخاطرها ومن أبرزها المتعلق بالسيولة . من هنا فأنه يجب على الإدارة البنكية إدارة سيولتها بالشكل الذي يسمح بخلق التوازن بين كل من متطلبات السيولة والربحية حيث تعتبر نسب السيولة والربحية من بين أهم الأدوات المستخدمة فيها . بهدف الكشف عن الإنحرافات ونقاط الضعف لتصحيحها والوقوف على نقاط القوة لتعزيزها.

الإشكالية :

تسعى جميع البنوك إلى تحقيق التوافق بين متطلبات السيولة والربحية حيث تعتمد بشكل كبير على مدى كفاءتها في تحسين أدائها المالي بشتى الوسائل والطرق لإدارة سيولتها من أجل تحقيق وتعظيم ربحيتها كونها تمثل الأساس الذي تقوم عليه .

ومن هذا المنطلق نصل إلى طرح الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك ؟

الأسئلة الفرعية :

ويندرج تحت هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية :

1- مامدى تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك؟

2- ماهي أهم المؤشرات لقياس السيولة في البنوك ؟

3- ماهي أهم المؤشرات التي تقاس بها كل من السيولة والربحية ؟

فرضيات الدراسة :

1- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات إدارة السيولة على معدل العائد على الأصول لدى البنوك العمومية .

2- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات إدارة السيولة على معدل العائد على حقوق الملكية لدى البنوك العمومية .

3- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات إدارة السيولة على معدل هامش الربح لدى البنوك العمومية.

4- وجود تأثير عكسي بين إدارة السيولة والربحية لدى البنوك العمومية.

أهداف الدراسة :

إن تناولنا لهذا الموضوع كان بغية تحقيق جملة من الأهداف من بينها :

-التعرف على مفاهيم كل من السيولة و الربحية التي تقول عليها جميع البنوك وإبراز العلاقة بينهما.

-التعرف على البنوك العمومية الثلاثة والمقارنة بينهما من حيث ربحية وسيولة كل بنك.

-لتعرف على المؤشرات التي تستخدمها البنوك في حساب سيولتها و ربحيتها.

-توضيح أثر نسب السيولة البنكية على ربحية البنوك.

أهمية الدراسة :

أن أهمية الدراسة في هذا المجال تبرز من خلال النقاط التالية :

-تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوع جوهريا تسعى إلى تحقيقه جميع البنوك على مختلف أنواعها.

-توضيح كيفية تطبيق نماذج أسلوب البانل في البنوك العمومية.

-تسليط الضوء على آخر التطورات في البنوك و أعمالها.

-إعطاء صورة واضحة حول العمل الذي تقوم به البنوك.

مبررات إختيار الموضوع :

الأسباب الموضوعية :

-توافق موضوع الدراسة مع تخصصنا العلمي.

-الأهمية البالغة التي يلعبها موضوع الدراسة في العمل المصرفي.

-قلة الدراسات التي تتناول هذا النوع من المواضيع.

-محاولة معرفة العلاقة بين هذين المتغيرين.

الأسباب الذاتية :

-إقتراح الأستاذ المشرف لموضوع الدراسة.

-الإنجذاب الشخصي للدراسة كونها في المجال البنكي.

حدود الدراسة :

تمثلت الحدود المكانية والزمنية للدراسة في الاتي :

الحدود المكانية :

تشمل الدراسة على عينة مكونة من ثلاث بنوك عمومية عاملة في الجزائر BNA و BEAو.CPA

الحدود الزمنية :

حددت المدة الزمنية للدراسة من 2019/2010 وهذا من خلال البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية المستخرجة من المواقع الرسمية للبنوك .

منهج الدراسة :

بهدف معالجة موضوع الدراسة من مختلف نواحيه بكل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الإطار النظري من خلال تقديم مفاهيم حول إدارة السيولة والسيولة ومفاهيم حول الربحية وتحدثنا عن أهم المؤشرات لقياس كل من نسب السيولة والربحية مع ذكر الدراسات السابقة .

تم الإعتماد على الأسلوب التحليلي الإحصائي القياسي في جمع البيانات من القوائم المالية للبنوك ومعالجتها بالإعتماد على نماذج البانل باستخدام برنامج.EVIEWS12

صعوبات الدراسة :

صعوبة الحصول على التقارير الرسمية للبنوك.

صعوبة تطبيق البرامج الإحصائية .

قلة المراجع التي تتناول موضوع الدراسة .

هيكل الدراسة :

بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين هما جانب نظري وجانب تطبيقي وهما كالآتي :

تم تقسيم هاذا الفصل بعنوان أساسيات حول أدارة السيولة والربحية والدراسات السابقة إلى ثلاث مباحث كل مبحث يضم ثلاثة مطالب حيث ضم المبحث الأول مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة تانول المطلب الأول مفاهيم أساسية حول السيولة وإدارة السيولة والمطلب الثاني مؤشرات نسب السيولة والمطلب الثالث التوفيق بين السيولة والربحية.

والمبحث الثاني بعنوان مفاهيم حول الربحية المكون من المطلب الأول مفهوم الربحية والمطلب الثاني مؤشرات قياس الربحية والمطلب الثالث العوامل المؤثرة على الربحية.

والمبحث الثالث بعنوان الدراسات السابقة المكون من المطلب الأول الدراسات العربية والمطلب الثاني الدراسات الأجنبية والمطلب الثالث المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

أما الفصل الثاني احتوى على الجانب التطبيقي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كل مبحث يضم مطلبين.

البحث الأول بعنوان الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة تناول المطلب الأول العينة والطريقة المتبعة في الدراسة والمطلب الثاني البرامج والإجراءات المتبعة في الدراسة، أما المبحث الثاني بعنوان عرض نتائج الدراسة ومناقشتها إذ تناول المطلب الأول عرض نتائج الدراسة والمطلب الثاني مناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

أساسيات حول إدارة السيولة والربحية في البنوك

تمهيد:

يعتبر موضوع إدارة السيولة والربحية في البنوك ذو أهمية بالغة وخاصة، وهذه الأهمية ناتجة من طبيعة عملها أو تعتمد بشكل أساسي على موارد خارجية (ودائع جمهور سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات)، والتي يجب أن تكون مستعدة دائما لتلبية طلبات السحب عليها وإن الإفتقار الى التخطيط الدقيق للسيولة وإلى التنبؤ الدقيق لعمليات السحب والإيداع يدفع المصرف إلى موقف نقدي غير ملائم، فقد يؤدي إلى تحقيق فائض أو عجز في سيولة المصرف لذلك يبدو أن هناك تقاطع واضح بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على إدارة أموال المصرف. فكل منها تفرض عليه متطلبات لتوجيه أمواله إلى مجالات معينة تختلف عن الأخرى، حيث أن عملية التوفيق بين عاملي السيولة والربحية ليست بالعملية السهلة بالنسبة للمصارف. وبناءا على ما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي :

- **المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة**
- **المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الربحية**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة**

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول إدارة السيولة

تعتبر إدارة السيولة من الأساسيات التي تقوم عليها البنوك ومن أكبر التحديات التى تواجهها هذا ما سوف يتم التطرق إليه في هذا المبحث إلى مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها في البنوك وكذلك التطرق إلى نسب قياس السيولة .

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة و نظرياتها وأهدافها

سوف يتم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السيولة و أنواعها و أهميتها بالنسبة للمصارف و مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها

الفرع الأول: مفهوم السيولة و أنواعها وأهميتها

مفهوم السيولة:

هناك عدة تعاريف للسيولة من بينها ما يلي :

التعريف الأول : السيولة هي إحتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتلائم مع احتياجات عملاء البنك و إلتزاماته.[1]

التعريف الثاني: عرفت لجنة بازل السيولة بأنها " قدرة البنك على تمويل الزيادات في الموجودات والوفاء بالالتزامات في أجالها ودون تحمل خسائر غير مناسبة.[2]

التعريف الثالث : السيولة هي ما تحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها.[3]

1 محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2005،ص141.

2 سارة ادبوب، سعدية قصاب،(إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية).مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد23،جامعة الجزائر3،جوان2020،ص85.

3 صادق راصد الشمري، إدارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات)، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص457.

ومن خلال هذه التعاريف السابقة نستنتج أن السيولة هي :" مدى توافر أصول سريعة التحويل الى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. "

أنواع السيولة :

تقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع هي :

1-السيولة القانونية :

تحرص الدولة على توفير عنصر الإطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي , وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقررو تتكون هذه النسبة من مقادير من الأموال التي يحجبها البنك التجاري عن الإقراض وتتضمن هذه الأموال ما يلي :

-إحتياطي نقدي : وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع و الأرصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج ، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو إعتمادات ويودع هذا الإحتياطي في البنك المركزي.

-أصول سائلة : وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك و إلتزاماته وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب و المبالغ التي تكون تحت التحصيل وفوائد السندات ، والشيكات والحوالات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة .

2-السيولة الإضافية :

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها , وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها و استغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما يقرب من 30 في المتوسط.

3-السيولة الاحتياطية :

وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي , حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة , وذلك نظير رهن أصولها , كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة , وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول الزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت .

وكذلك تحتاج البنوك الى الإقراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة . لذلك فإن البنوك تحرص على إقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن لتمثل سيولة إحتياطية عند وقت اللزوم.[1]

أهمية السيولة :

إن البنوك تحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية , لذلك تظهر أهمية السيولة فيما يلي :

* أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحللين .

* أنها تظهر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الاطراف .

* أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنها قادرة على الإستجابة السريعة لمتطلباتهم .

* التأكيد على قدرة الوفاء بالإلتزامات والتعهدات الملتزم بها.

* وجود سيولة تمكنه من عدم الإضطرار إلى الإقتراض من المصارف أو من البنك المركزي.[2]

1 سوزان سمير ديب، محمود ابراهيم نور، إدارة الإئتمان، دارالفكر للنشر والتوزيع، عمان،ص40-41.

2 صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص463-464.

الفرع الثاني : مفهوم إدارة السيولة ونظرياتها وأهدافها

مفهوم إدارة السيولة:

هناك عدة تعاريف لإدارة السيولة منها ما يلي :

– **التعريف الأول** :" هي الأصول النقدية في الصندوق ولدى البنوك والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة ودون تحمل أعباء جديدة ."[1]

–**التعريف الثاني** : " هي تلك الإجراءات التي تجعل البنك دائما جاهزا لمقابلة صافي التدفقات دون الحاجة إلى تصفية بعض الإستثمارات.[2]

– **التعريف الثالث** : " تتمثل في كونها تستهدف الموازنة بين كمية السيولة النقدية ومنابع التمويل متوسطة أو قصيرة الأجل وبين احتياجات البنك واستخداماته لأصوله".[3]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن إدارة السيولة هي " قدرة البنك على تلبية و مواجهة احتياجاته المتوقع حصولها .

نظريات إدارة السيولة:

لقد ظهرت عدت نظريات لإدارة السيولة ومن بين أهم هذه النظريات ما يلي :

***نظرية القرض التجاري:** أو نظرية السيولة التقليدية أي أن السيولة جيدة طالما أن البنك يستثمر أمواله في قروض قصيرة الأجل تحقق أرباح تتناسب مع طبيعة وكلفة الودائع.

***نظرية إمكانية التحويل:** أي أن السيولة جيدة عند توفر أصول سهلة التحويل إلى نقد بسرعة أي إرتفاع قدرة تحويل الأصول إلى نقد وبيعها بأقل الخسائر أو بدون خسائر.

*نظرية الدخل المتوقع :أي أن التخطيط للسيولة يتوقف على الدخل المتوقع من مختلف الأنشطة المالية والمصرفية التي يستثمر بها البنك أصوله , وقدرة المقترضين على تسديد أقساط القرض في مواعيد الإستحقاق , والتي تحدد الإنتظام النسبي للتدفقات النقدية.[4]

[1] دريد كامل الشبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص137.
[2] دريد كامل الشبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص159.
[3] عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والإقتصادية للبنوك،(رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- جامعة غرداية- ، الجزائر،2017، ص12.
[4] دريد كامل الشبيب، مرجع سابق، ص163-164.

أهداف إدارة السيولة:

هناك العديد من الأهداف يمكن أن نذكر أهمها في النقاط التالية:

*تحديد مصادر الأموال ومصادرالطلب عليها في البنك ,إذ أن أموال البنك تأتي من رأس المال المدفوع من قبل المالكين والأرباح المحتجزة والإحتياطات والمخصصات والودائع الجارية في شكل حسابات جارية وودائع التوفير والودائع لأجل حسب المدة (شهر – اثنان – ثلاثة- سنة) والأرصدة المستحقة للبنوك نتيجة التعاملات والمقاصة و أية أرصدة دائنة أخرى , وهي في جانب المطلوبات وحقوق الملكية في الميزانية.

*معرفة الفجوة من خلال نظام تخطيط التدفقات النقدية.

*تحليل وتشخيص مداخل التعارض بين السيولة والأهداف الأخرى وتحديد الوسائل اللازمة لمعالجتها.

*تمويل النمو في الأصول في ظل الحالات المتوقعة دون قيود أو عوائق ناتجة عن الإفتقار من الأموال.[1]

المطلب الثاني :مؤشرات إدارة السيولة

إن هذه النسب تعتبر من أهم المؤشرات المالية و ذلك لتقييم السيولة النقدية وتشمل ست نسب رئيسية هي :

1-نسب الرصيد النقدي :

ويمكن احتسابها بأي من المعادلتين أدناه :

أ-النقدية في خزينة البنك / الودائع.

ب-(رصيد المصرف لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك) /(الودائع+ التزامات أخرى) ويفضل إحتساب نسبة الرصيد النقدي من خلال المعادلة الثانية ؛ حيث أنه لايعقل أن يكون للبنك نقدية لدى البنك المركزي ولا تؤخذ بالحسبان ، وهي وسيلة توفر قدرا كبيرا من الأمان كما أن هذه النسبة أخذت بالإعتبار الإلتزامات الأخرى ، وليس الودائع لوحدها التي قد يتعين على المصرف الوفاء بها حالا أو في المستقبل القريب كالشيكات والحوالات والخطابات الدورية للإعتمادات و الأرصدة المستحقة للبنوك ومبالغ مقترضة من البنك المركزي.

[1] دريد كامل الشبيب، مرجع سابق، ص160-161.

ويمكن تنمية وتحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال إيداع نقود جديدة من قبل الأفراد والمنظمات ، أو سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء ، أو الإقتراض من البنك المركزي بضمانة أوراق مالية ، أو زيادة رأس المال بشكل نقدي ، أو وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى.

2-نسبة السيولة العامة :

وتعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلف لدى العملاء وفقا لتواريخ إستحقاقها بدون خسارة في القيمة والتواؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض سلفا جديدة ،لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء وإستبعاد من يتضح عدم قدرته على السداد من نسبة السيولة العامة. ويتم ذلك من خلال دراسة التعامل السابق مع العملاء و مراقبة عملية السحب و الإيداع للتعرف على أسلوب إستخدام القرض و إمكانية السداد ، وهل أستخدم في المجال الذي أقترض لأجله ، و متابعة مركز العميل بصفة دورية ليتسنى تقييم سياسة منح الإئتمان وتعديلها إذا إقتضت الضرورة بذلك.

3-نسبة الاحتياطي القانوني :

عادة تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فائدة وتحدد هذه الأرصدة التشريعات المصرفية المعمول بها ، وقد يمنع البنك المركزي البنك الذي قد عجز عن إيداع أو الإحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني لدى البنك المركزي من منح أي قرض جديد حتى يتم إستكمال النقص بالإضافة إلى عقوبة مالية.

وتحتسب هذه النسبة بأي من المعادلتين أدناه :

*نسبة الاحتياطي القانوني=

$$\frac{\text{رصيد البنك التجاري لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع بالعملة الوطنية} + \text{إلتزامات أخرى}} * 100$$

وهكذا نرى أن بسط النسبة يتكون من أصول كاملة السيولة أو يسهل تحويلها لنقدية ، أما مقام النسبة فهو كذلك خصوم وإلتزامات مستحقة للغير سيولتها عالية.

نسبة التوظف:

وتحسب كالتالي:

$$\frac{\text{القروض و السلف}}{\text{الودائع}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى إستخدام البنك الودائع لتلبية حاجات العملاء من القروض فكلما إرتفعت هذه النسبة دلت على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية.

نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع:

وهي كالتالي:

$$\frac{\text{نسبة القروض السائلة} + \text{شبه السائلة}}{\text{الودائع}}$$

وهذه النسبة أكثر فاعلية من نسبة التوظف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة وطبيعة القروض. وتقتصر على القروض السائلة وشبه السائلة فقط ولذا تعتبر أكثر تحفظا من نسبة التوظف.

ويدعو سلامة الموقف النقدي إلى أن يقوم البنك بتقدير إحتياجاته للسيولة بالتنبؤ بالطلب على القروض والسلفيات ودراسة سلوك الودائع لكي لا يضطر البنك إلى التصفية الإجبارية لبعض أصوله، وما يترتب على ذلك من المخاطر كما يساعد على الموائمة بين متطلبات السيولة والربحية.[1]

المطلب الثالث : التوفيق بين السيولة والربحية

يستطيع البنك الإحتفاظ بسيولة نقدية كبيرة تكفي لتغطية كافة إحتياجاته ، لكنه في المقابل يخسر فرصة إكتساب أرباح لو قام بتوظيف هذه السيولة ،ونفس الحال إن قام البنك باستثمار كافة أمواله فقد يحقق إما أرباحا كبيرة ، أو خسارة قد تؤذي بالبنك الى الفشل و الإفلاس ، وهنا يأتي التعارض بين شرطي السيولة والربحية .

فالتوفيق المستثمر بين السيولة والربحية من أبرز التحديات التي تواجه البنوك ، وذلك لأن البنوك تعتمد على أموال المودعين لتحقيق الربحية من خلال إستثمار أكبر قدر ممكن لتحقيق أفضل عائد ، وهذا في ذاته يناقض هدف السيولة .

[1] سوزان سمير ديب، محمود إبراهيم نور، مرجع سابق، ص42-44.

ومن المشاكل التي تواجه البنوك عند محاولة التوفيق بين إعتبارات السيولة والربحية .

* مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم الإحتفاظ به كإحتياطي إضافي لمقابله إلتزامات البنك نحو عملائه.

* مشاكل تتعلق بمدى صحة تصنيف درجة السيولة للقروض التي منحها البنك و إمكانية الاسترداد للقروض وقت حلول أجل السداد.

* مشاكل تحديد أفضل هيكل لتوزيع الأموال على الأنواع المختلفة لإستثمار.

ولذا لحل هذا التعارض يعمل البنك على إدارة أصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بين السيولة والربحية ، وذلك باستخدام عملية التخصيص (إدارة الموجودات) ، ويتم بها توزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الإستخدامات المختلفة ، وبطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مخاطر مقبولة والحفاظ على السيولة مناسبة. وهناك عدة مداخل لعملية التخصيص لتحقيق التوازن بين السيولة والربحية أهمها :

1-مدخل مجمع الأموال :

وهو تجميع الأموال من مختلف المصادر (الودائع بأنواعها ، حقوق الملكية) ثم إعادة توزيعها على الإستخدامات على أساس سيولتها أولا ثم بربحيتها ثانيا ، وفق الشكل التالي:

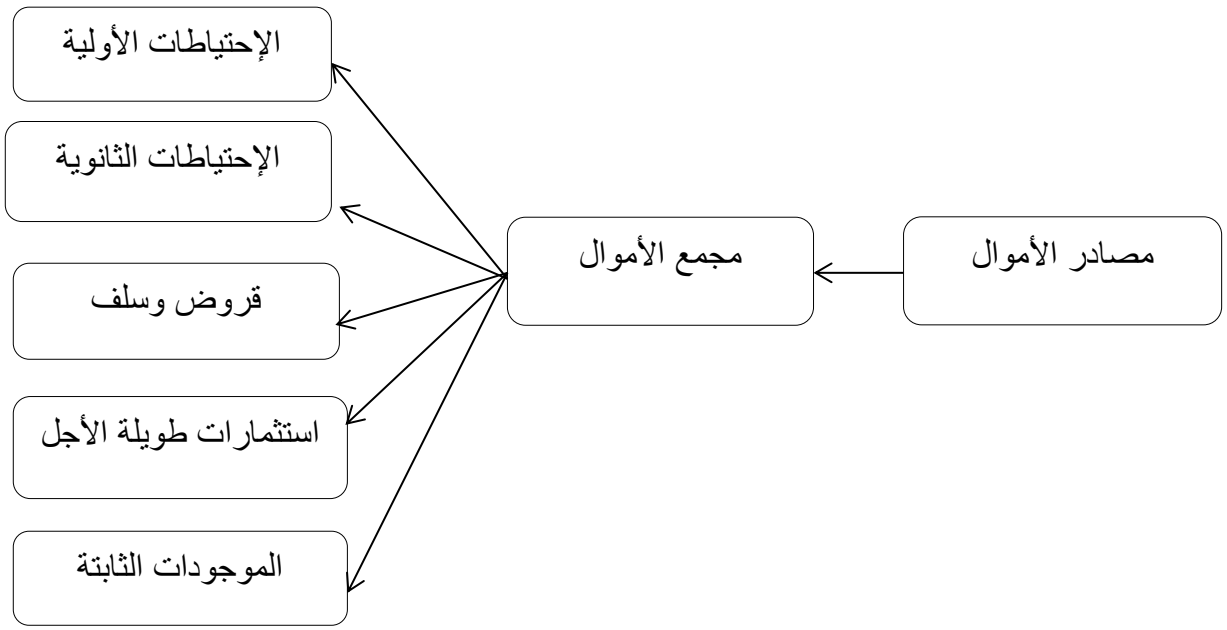

المصدر: : سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية، ص92.

2-طريقة تخصيص الموارد:

وهي توزيع الموارد المتاحة على الإستخدامات تبعا لإعتبارين هما طبيعة المصدر والإستعمالات المناسبة له ، وهذا المدخل يقلل الإستثمار في الموجودات السائلة ويزيد التوسع في منح القروض والإستثمارات المختلفة ، وهو ما يزيد من ربحية البنك ، فهذه الطريقة تقوم بتخصيص كل مصدر من الأموال إلى بند من بنود الإستخدام آخذين بعين الإعتبار الربط بين طبيعة المصدر وإحتياجات السيولة والربحية والموائمة بين تاريخ إستحقاق الإستثمارات المصرفية ومصادر الأموال.

3-المدخل العلمي :

وهو إستخدام الطرق العلمية كبحوث العمليات و أسلوب البرمجة الخطية لتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة وتعظيم العوائد وتدنية التكاليف.[1]

المبحث الثاني : مفاهيم حول الربحية

من المعروف أن الهدف الرئيسي للبنك هو تعظيم ثروة الملاك وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة البنك على تحقيق الأرباح . يعد تحقيق الربحية من أولويات العمل المصرفي كونها ضرورية للحصول على رأس المال اللازم مستقبلا لتمويل التوسع و منح المساهمين العوائد المقبولة وكسب ثقة المتعاملين في البنك . سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الربحية و أهدافها و أهم مؤشرات قياسها و العوامل المؤثرة عليها .

المطلب الأول : مفهوم الربحية و أهدافها

الفرع الأول: مفهوم الربحية

تعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، كما أنها تعتبر هدفا للبنك ومقياسا للحكم على كفاءته على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية .

الفرع الثاني: أهداف الربحية

تسعى الربحية الى تحقيق:

[1] سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية للفترة2001-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد2020،23، ص91-92.

-قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة

-تأمين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

-تخصيص الاموال لأفضل الاستخدامات.

-ضمان اشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المستخدمة.

عموما تتجلى أهمية الربحية أساسا في ضمان اشباع حاجات الملاك وكذا الدفع بالبنك نحو النمو والتطور.[1]

المطلب الثاني : مؤشرات قياس الربحية

معدل العائد على الأصول: هو العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتوفرة للإدارة، أي الربح المحقق من كل وحدة نقدية مستخدمة من أصول البنك.

العائد على الأصول= الأرباح الصافية/ إجمالي أصول البنك

معدل العائد على حقوق الملكية: هو مدى كفاءة الإدارة في إستغلال أموال الملاك وقدرتها على توليد الأرباح بمعنى عائد كل وحدة نقدية مستخدمة من رأس مال المساهمين وكلما إرتفع هذا العائد كلما أمكن البنك تقسيم مزيد من الأرباح على الملاك.[2]

معدل العائد على حقوق الملكية= النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

هامش الربح: العوامل المؤثرة على الربحية: يقوم هامش الربح بقياس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على إجمالي المصروفات، لأنه كلما كبر هامش الربح تتضح قدرة البنك على خفض المصروفات.[3]

هامش الربح= الأرباح الصافية / الإيرادات التشغيلية

سيف الإسلام بن سعدون، أثر السيولةعلى الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة2013-2017، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة 8 ماي، قالمة، 2019، ص25.[1]

[2] حدة فروحات وآخرون، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة2011-2016، مجلة الباحث، المجلد18، العدد01،2018،ص524.

[3] عمر بوجميعة، حمزة العرابي، أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة2009-2017، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد02،2020، ص371.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على الربحية

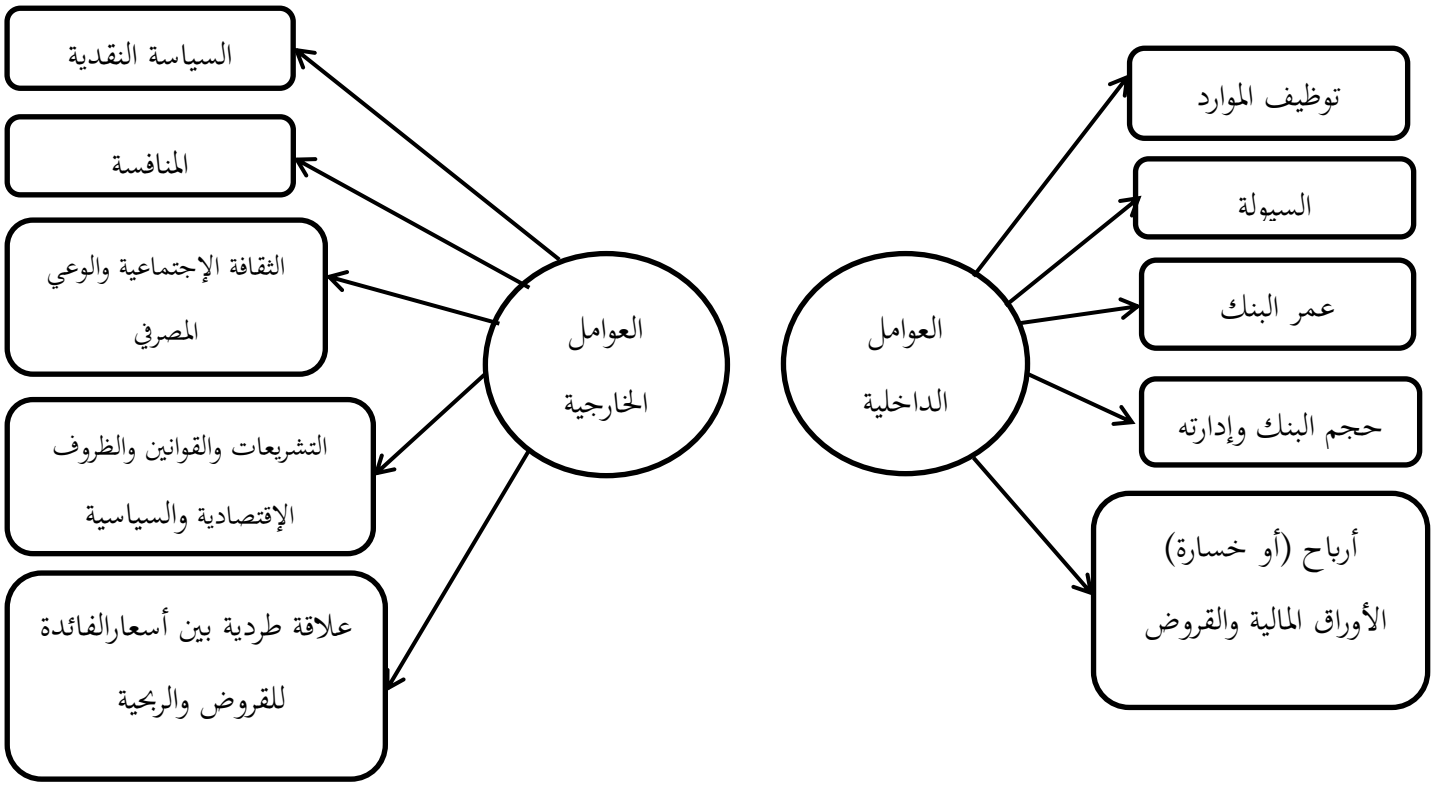

المصدر: سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية، ص88.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية

دراسة لعراف زاهية وقريد مصطفى: قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الربحية في البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2011-2017،مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف،المسيلة، الجزائر،2018. هدفت هذه الدراسة لمحاولة قياس الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام مؤشرات الربحية ومدى ملائمتها في ظل البيئة الحالية وبالإعتماد على الملاحظة والتحليل في البنك محل الدراسة وكذا استخدام برنامجExcel توصلت هذه الدراسة أن البنك شهد تراجعا كبيرا في عوائده وربحيته مع وجود قصور في كفاءة البنك في اتخاذ قرارات الإستثمار وكذا واجه صعوبات في إدارة استثماراته وتحقيق أرباح منها.

دراسة عمر بوجميعة وحمزة لعرابي: أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة 2009-2017، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، العدد02، مخبر اقتصاد المنظمات و التنمية المستدامة، جامعة البليدة02، الجزائر،2019. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكونات السيولة لدى البنوك الإسلامية وكذا المؤشرات المساعدة في إدارة السيولة بالبنوك وتوضيح العلاقة بين إدارة السيولة وربحية البنوك الإسلامية حيث اعتمد على الوصف والتحليل وأسلوب القياس الإقتصادي لتبيان أثر إدارة السيولة على مؤشرات ربحية البنوك الإسلامية، توصلت هذه الدراسة أن المؤشرات المستخدمة بإمكانها المساعدة في إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية وذلك من خلال التحكم في العناصر المكونة لها أي حسب طبيعة تأثيرها على مؤشرات الربحية حيث أن الرصيد النقدي له تأثير ايجابي على مؤشرات الربحية أي يسمح له بالتحكم في درجة السيولة من خلال الإحتياطي القانوني.

دراسة سعيدة بورديمة: أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الجزائرية للفترة2007-2018 باستخدام نماذج بانل، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد(22) العدد(02)، جامعة باتنة(01)، الجزائر. هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البنوك الجزائرية وربحيتها وذلك من خلال جمع البيانات من مصادر مختلفة وتطبيق برنامج Eviews لتحليل تلك البيانات. توصلت الدراسة إلى أن بعض النماذج لم تتناسب مع عينات الدراسة وذلك لإختلاف مؤشرات السيولة والربحية لدى البنوك في حين وجدت الدراسة أن الإقراض من أهم استثمارات البنوك التي تسمح بتحقيق أرباح عالية وأيضا انخفاض حجم السيولة المتاحة يساهم في زيادة استثمارات البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية

دراسة(Haron Sudin):

Déterminants of Profitability in Islamic Bank, thesis Doctoral, some Evidence from the Middle East, Islamic Economic studies, No01, Vol 11, 1996.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المحددات المساهمة في ربحية البنوك الإسلامية، حيث شملت على نظرية الهيكل الفعال ونظرية تفضيل المصروفات وكذا نظرية تجنب المخاطرة. احتوت الدراسة على بيانات لعدة بنوك من مختلف البلدان، حيث طبق نموذج متغير وهمي في قياس تأثيرات المحددات على الربحية للتأكد من نظريات الربحية وذلك باستعمال منهج(1985)Smirloks و(1989)Boule.

كما توصلت الدراسة إلى أن النفقات والإستثمار في الأوراق المالية الإسلامية لها علاقة بمستوى الدخل الذي يتلقاه البنك وكذلك لم تتوصل الدراسة إلى وجود تفضيل نظرية الهيكل الفعال والنفقات وكذا عدم وجود علاقة بين السوق الإحتكارية والتنافسية وبين ربحية البنك أي لهما تأثير.

دراسة(Muhamed Muda, Amir Sharharuddin, Abdelhakim Embaya, 2013):

Profitability Déterminants and the impact of Global Financial Crisis: A Panal Data Analysis of Malaysian Islamic Banks.

تهدف الدراسة إلى تحديد المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك وتأثير الأزمة العالمية2008 على ربحية البنوك وذلك باستعمال نموذجPanel وتطبيقه على ربع سنة من الفترة 2007 إلى 2010.

إن لهذه الدراسة ميزة عن الدراسات السابقة حيث تخصصت في دراسة محددات الربحية بالبنوك الإسلامية كما لا يمكن تطبيقها على البنوك المحلية بل يتوجب دراستها على مستوى العديد من البنوك الإسلامية للعديد من الدول الإسلامية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

نظرا للمشاكل التي يشهدها الإقتصاد العالمي ولما لها من تأثير مباشر على البنوك التي تعتبر محرك إقتصاد أي بلد، قام الباحثون والمهتمون بقطاع البنوك بالبحث ومحاولة إيجاد طرق سريعة وسهلة وفعالة في زيادة ربحية البنوك وركزت على إدارة السيولة في البنوك من خلال الإستثمارات وتحقيق أرباح منها.

قدمت الدراسات السابقة مجموعة من التوصيات وبعض الآراء حول كيفية إدارة وتسيير السيولة لدى البنوك أملا في إعطاء نتيجة أحسن وأفضل للبنوك والمساهمة في زيادة أرباحها. اعتمدنا في دراستنا الحالية على ماسبق من دراسات ونتائج وحاولنا كذلك التطرق إلى ذات المشكلة وهي ربحية البنوك من خلال حساب تأثير نسب السيولة على نسب الربحية مستعينين بنتائج التجارب السابقة ومجوعة من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للفترة2010-2019، مع العلم أن العالم شهد في هذه الفترة العديد من الأزمات الإقتصادية والتي انتكست بسببها إقتصادات الدول وكذلك البنوك.

أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

أوجه الإختلاف	أوجه التشابه
-اتخاذ البنك لقرارات استثمار ليس بالأمر السهل ويتطلب دراسة. -ليس لكفاءة البنك علاقة بربحه وإنما لسياساته المتبعة.	-للقروض البنكية تأثير كبير وجد فعال في أرباح وعوائد البنك. -انخفاض مقدار أو حجم السيولة لدى البنك يساهم في ارتفاع استثمارات البنك.

مما سبق لدراستنا لهذه الدراسات والنتائج التي توصلو إليها نلاحظ أن للبنوك صعوبات كثيرة في كيفية تحصيل الأرباح وكذا تعظيمها وزيادتها والأمر يخص البنوك العمومية مع وجود منفذ وهو الإقراض وأيضا سحب فائض الأموال من السوق ولكن الخوف من الإفلاس هو هاجس كل البنوك ويتطلب من البنوك اتخاذ قرارات سريعة وفعالة وهذا مالاتستطيع البنوك العمومية الإقدام عليه عكس البنوك الخاصة، واستنتجنا من دراستنا أن الظروف المحيطة بالبنوك كذلك يمكن أن لاتسمح لهم بالربح ونقصد هنا الظروف الإقتصادية مثلا كالأزمات المالية، دون أن ننسى دور البنك المركزي المتحكم والمشرف على البنوك في كبحها والسيطرة عليها باعتبارها بنوك دولة (عمومية).

خلاصة الفصل:

كخلاصة للفصل المتعلق بالأدبيات النظرية لكل من إدارة السيولة والربحية يمكن القول بأن إدارة السيولة البنكية تمثل أهم احتياجات البنوك لمواجهة طلبات السحب والإيداع وهذا من خلال نظرياتها والأهمية التي ذكرناها والتي تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى رأسها الأرباح نتيجة استثمار أموالها . كما تعتبر الربحية الهدف الأساسي والجوهري الذي يقوم عليه أي بنك من خلال أهدافها والعوامل المؤثرة فيها . وكما تطرقنا إلى العلاقة بين كل من السيولة والربحية حيث يعتبران هدف يجب على كل بنك الموافقة بين متطلباته و مراعاته من أجل المحافظة على استمراره وبقائه وتدعيم مركزه المالي .

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي لأثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الجزائرية

تمهيد:

بعد ما تطرقنا في الفصل السابق إلى الأدبيات النظرية التي تناولنا فيه مفاهيم أساسية حول السيولة وإدارة السيولة و الربحية وكذلك تعرفنا على الدراسات السابقة ، سنتناول في هذا الفصل المتمثل في الدراسة التطبيقية إلى قياس مؤشرات ونسب إدارة السيولة والربحية المستخرجة من القوائم المالية للبنوك التي سوف يتم التعرف عليها في مجتمع وعينة الدراسة ، وكيفية جمع البيانات وأهم الأدوات الإحصائية المستخدمة وكذلك البرامج التي تم الإستعانة بها في معالجة المعطيات ، كما يتم عرض وتحليل ومناقشة النتائج . وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين هما:

- **المبحث الاول : الطريقة و الادوات المتبعة في الدراسة.**
- **المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.**

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المبحث مجتمع وعينة الدراسة وأساليب جمع البيانات وكذلك الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول : عينة وطريقة المتبعة في الدراسة

المطلب الثاني : الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

المطلب الأول : عينة وطريقة المتبعة في الدراسة

يتناول هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة في الدراسة وذلك من خلال التعرف على عينة ومجتمع الدراسة و أهم المصادر التي جمعت بها البيانات.

الفرع الأول : عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من ثلاثة بنوك عمومية عاملة في الجزائر وهي : البنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري و بنك القرض الشعبي الجزائري وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2010-2019.

تقديم عام للبنك الوطني الجزائري:

أول بنك جزائري تجاري وطني ، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي منذ سنة 2018/1966 تم تطوير البنك على النحو التالي:

1982:إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية مهتمه الأولى والأساسية هيا التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

1988: 13جوان 1988 توجيه المؤسسات الإقتصادية نحوالتسيير الذاتي.

1990:بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجيهات الإقتصادية الجديدة للبلاد.

1995:البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على إعتماده ، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 5 سبتمبر1995.

2009: في شهر جوان 2009 تم رفع رأس المال البنك من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.

2018: في شهر جوان 2018 تم رفع رأس مال البنك من 41600 مليار دينار جزائري الى 150000 مليار دينار جزائري.

تقديم عام للبنك الخارجي الجزائري:

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري ، وقد مر بعدة مراحل خلال تطوره ، فلعب دور التسهيل (تقديم القروض) ، والتنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الإقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى ، وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية.

وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يتعلق بإستقلالية المؤسسة ، عرف البنك تغيرات جديدة وهو يعتبر من البنوك الأولى التي تحولت إلى مؤسسات مستقلة ضمن مرسوم 88-61 في 12 جانفي1988.

هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الإستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب مرسوم رقم 204/67 الصادر في 01 أكتوبر 1967 ، ويعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري ، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة ، كانت مهمته عند إنشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة إختصاصات كمنح الإعتمادات عن الإستيرادات وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهامهم.

تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري:

أنشأ القرض الشعبي الجزائري سنة 1966 برأسمال قدره مليون دينار جزائري ، وقدم هذا البنك على أساس هياكل الهيئات البنكية التي كانت متواجدة في عهدة الإستعمار و تبعا للإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر فقد تمت هيكلته لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985 وتحول اليه 40 وكالة و 550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه.

وإستمرارا لسلسة الإصلاحات فقد شهد القرض الشعبي الجزائري عدة تحولات قانونية ففي سنة 1988 أصبح مؤسسة عمومية ذات أسهم تملكها الدولة كليا ، وبعدها أصبح ثاني معتمد في الجزائر بعدما أوفى بكل الشروط المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض رقم 10/90 الصادر بتاريخ 1990/04/14 ، أما عن رأسمال المؤسسة فقد عرف تطورات مستمرة منذ نشأته ففي عام 1996 بلغ 15 مليون دينار جزائري ثم 1992 بلغ 5.6 مليار دينار جزائري وفي عام 2000 بلغ 21.6 مليار دينار جزائري ، وفي عام 2010 بلغ 48 مليار دينار جزائري.

يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات المصرفية التقليدية كغيره من المصارف الجزائرية بالإضافة إلى الوظائف التالية:

*إقراض الحرفين والفنادق وقطاعات السياحة و الصيد والتعاونيات (غير الزراعية) في ميادين الإنتاج ،التوزيع والمتاجرة ، كذلك إقراض أصحاب المهن الحرة ، قطاع الصحة والأدوية ، الصناعة التقليدية.

*دور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة) من حيث الإصدار والفوائد ، وتقديم القروض للإدارات المحلية ، تمويل مشتريات الدولة ، الولاية ، البلدية و الشركات الوطنية.

*البناء والتشييد (قروض متوسطة و طويلة الأجل).

الفرع الثاني : مصادر جمع البيانات

أ-الجانب النظري:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالأدبيات النظرية من الكتب و المجلات و المقالات وأطروحات دكتوراه و مذكرات تخرج التي ترتبط بموضوع الدراسة.

ب-الجانب التطبيقي:

تم جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة التطبيقية من المواقع الرسمية للبنوك محل الدراسة وذلك بالإعتماد على البيانات المالية السنوية و المتمثلة في القوائم المالية الصادرة عن البنوك مابين 2010 إلى 2019.

المطلب الثاني : البرامج و الإجراءات المتبعة في الدراسة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى البرامج المعتمدة في الدراسة و والإجراءات المتبعة نعرف فيها بيانات السلاسل الزمنية والنماذج المستعملة في حساب مؤشرات السيولة والربحية.

الفرع الأول : البرامج المستخدمة

بعدما قمنا بأخذ البيانات المالية من المواقع الرسمية للبنوك تم الإعتماد في عرض وتحليل هذه البيانات على برامج الجداول الالكترونية EXCEL إصدار 2010 لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول ، و البرنامج الاحصائيEVIEWS12.

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة في الدراسة

تحديد النموذج المستخدم في الدراسة:

استخدمنا في دراستنا التطبيقية نماذج بانل المعروفة بالبيانات السلاسل الزمنية نعرفها كالآتي:

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية . فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات والوحدات المقطعية عند فترات زمنية معينة ، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد.

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المستخدمة لقياس السيولة والربحية وذلك بالإعتماد على نماذج بيانات السلاسل الزمنية من خلال:

- ✓ نموذج الإنحدار التجميعيPRM .
- ✓ نموذج التأثيرات الثابتةFEM .
- ✓ نموذج التأثيرات العشوائيةREM .

لقياس كل من مؤشرات السيولة التي إعتمدت لتقييم السيولة محل الدراسة:

مؤشر نسبة الرصيد النقدي ، مؤشر نسبة السيولة العامة ومؤشر الإحتياطي القانوني.

لقياس كل من مؤشرات الربحية التي إعتمدت لتقييم الربحية محل الدراسة:

مؤشر العائد على إجمالي الأصول(ROA) ،مؤشر العائد على حقوق الملكية(ROE) ، مؤشر هامش الربح(PM).

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعد تقديم العينات محل الدراسة والتي تمثلت في البنوك المذكورة سابقا سنتطرق الآن إلى نتائج الدراسة وسنقوم بمناقشتها وتحليلها وفق البرامج المتبعة في الدراسة.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

عقب جمع المعلومات اللازمة للدراسة والمتمثلة في قوائم مالية للبنوك محل الدراسة في فترة الدراسة المذكورة والقيام ببعض العمليات الحسابية توصلنا للنتائج الموالية.

الفرع الأول: نسب السيولة

نسب السيولة للبنوك الثلاثة الجزائرية للفترة 2010-2019:

الجدول(1): جدول يوضح نسب الرصيد النقدي للبنوك

النسبة	البنك	الفترة									
الرصيد النقدي		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	BEA	5.65	5.60	12.26	27.15	32.10	24.66	29.36	39.45	22.08	17.27
	BNA	13.89	20.52	17.20	20.30	16.59	15.91	19.27	15.44	15.00	17.21
	CPA	35.35	28.89	32.56	29.46	31.29	29	18.88	25.62	18.36	12.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

بناءا على الجدول نلاحظ أن البنوك تتمتع بثقة عملائها وذلك لتمكنها من تلبية السحوبات الفورية للمودعين في أي وقت وبأي حجم من الودائع، حيث رغم وجود ضعف في السنتين 2010و2011 بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي لتعود للإرتفاع منذ سنة2012 لتعرف مستويات مقبولة ، أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وبنك القرض الشعبي الجزائري فقد تمكنا من توفير السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتهما المالية تجاه المودعين.

والشكل التالي يوضح التباين في نسب الرصيد النقدي للبنوك الثلاثة:

الشكل(1): رسم بياني يوضح مستويات السيولة لدى البنوك

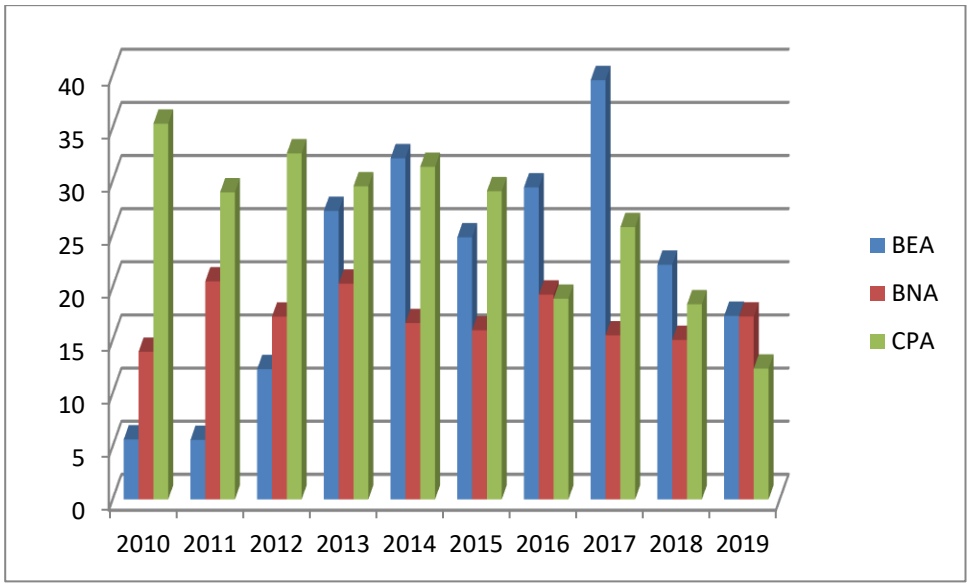

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(2): منحنى بياني يوضح مستويات نسب السيولة لدى البنوك

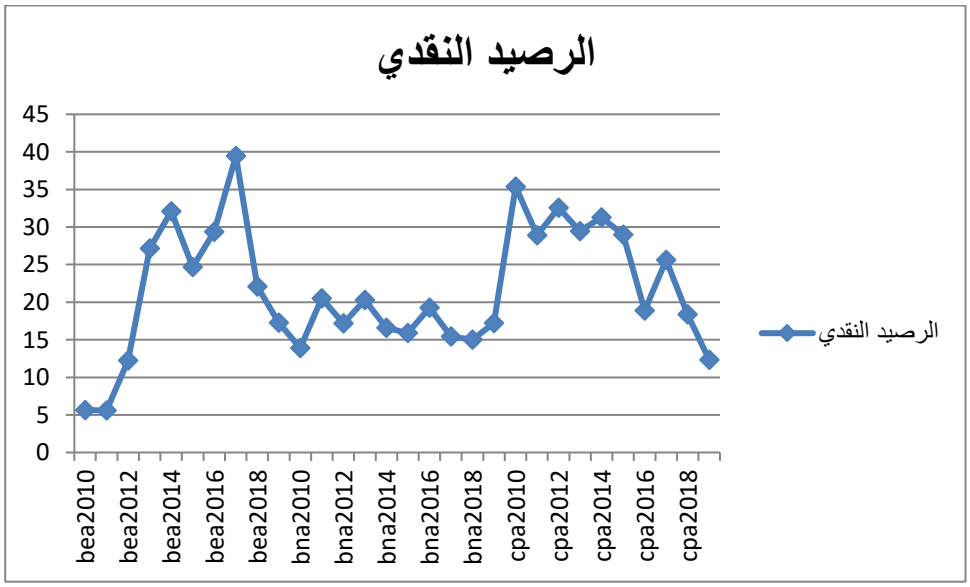

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الجدول(2): جدول يوضح نسب السيولة القانونية لدى البنوك

النسبة	البنك	الفترة									
		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السيولة القانونية	BEA	5.67	15.07	12.34	23.67	24.94	18.04	23.03	29.94	20.20	19.47
	BNA	13.79	14.75	13.37	15.69	13.62	12.70	13.35	12.45	12.81	14.43
	CPA	28.15	24.33	26.34	24.79	25.38	23.97	16.97	21.29	17.11	12.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

لقد عرفت السيولة القانونية لدى البنوك الثلاثة في هذه الفترة تذبذبا ، حيث سجل بنك الجزائر الخارجي أقل نسبة 5.67% سنة 2010 بين البنوك. وبالمقارنة بين نسبة الرصيد النقدي للبنوك ونسبة السيولة القانونية للبنوك الثلاثة لاحظنا أن المستويات متقاربة بينهما رغم أن النسب ضعيفة وليست مقبولة لحد ما وذلك نظرا للأزمات الإقتصادية المتلاحقة التي بطبيعة يكون لها تأثير على البنوك وأعمالها كذا خوف المودعين والعملاء من إمكانية إفلاس البنوك رغم أنها بنوك عمومية.

والشكل الموالي يوضح نسب الفرق في السيولة القانونية بين البنوك الثلاثة:

الشكل(3): رسم بياني يوضح مستويات السيولة القانونية لدى البنوك

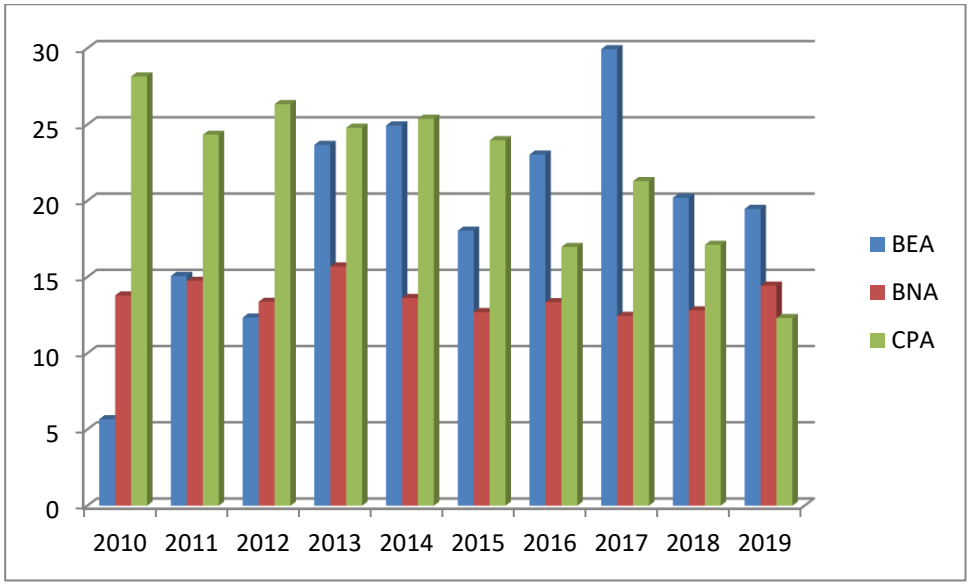

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(4): منحنى بياني يوضح مستويات نسب السيولة القانونية أو العامة لدى البنوك

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الجدول(3): جدول يوضح نسب الإحتياطي القانوني لدى البنوك

النسبة	البنك	الفترة									
الإحتياطي القانوني		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	BEA	4.65	5.27	11.33	22.57	24.08	17.20	22.17	29.24	19.52	18.67
	BNA	11.60	13.31	12.21	14.50	12.78	11.91	12.48	11.60	12.00	13.71
	CPA	2.5	22.28	24.66	23.41	24.19	22.92	15.91	20.35	16.26	11.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

حققت البنوك الثلاثة النسب المطلوبة منها فيما يخص الإحتياطي القانوني وذلك وفق النسب المفروضة والمعمول بها من طرف البنك المركزي

والشكل التالي يوضح نسب الإحتياطي القانوني للبنوك الثلاثة:

الشكل(5): رسم بياني يوضح مستويات الإحتياطي القانوني لدى البنوك

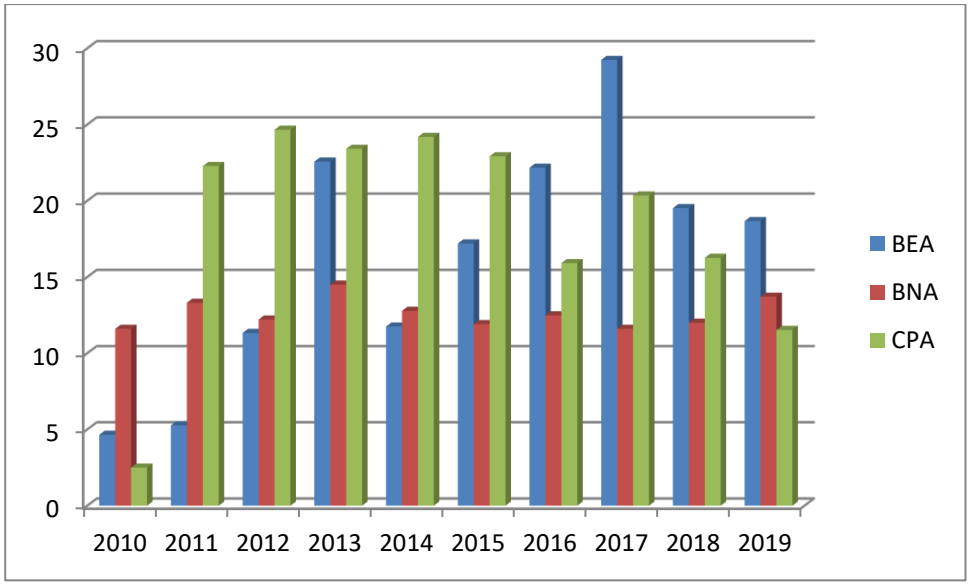

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(6): منحنى بياني يوضح مستويات نسب الإحتياطي القانوني لدى البنوك

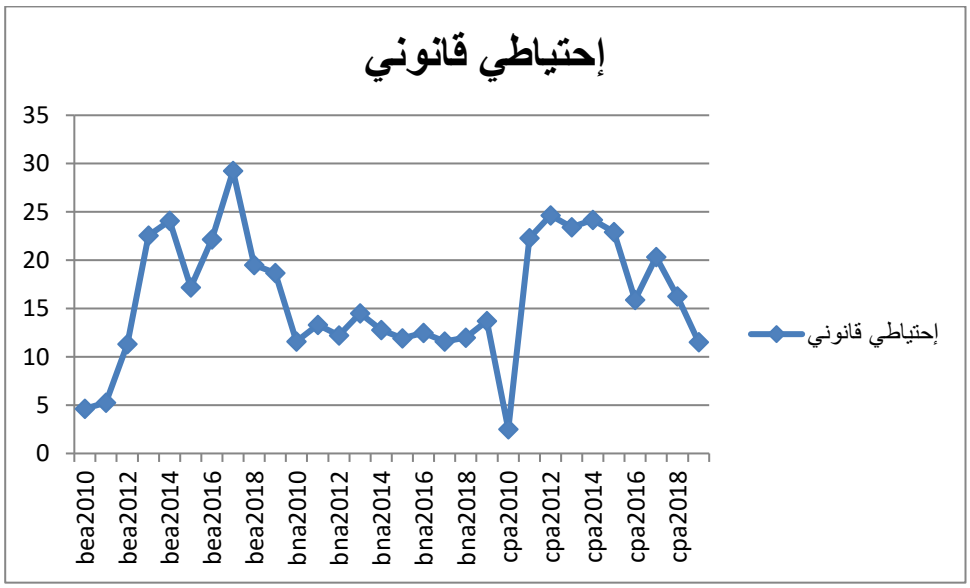

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الفرع الثاني: نسب الربحية

نسب الربحية للبنوك الثلاثة الجزائرية للفترة2010-2019:

الجدول(4): جدول يوضح نسب العائد على إجمالي الأصول لدى البنوك

النسبة	البنك	الفترة									
العائد		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
على	BEA	0.81	1.15	1.54	1	1.15	1.28	1.34	1.84	2.33	1.92
إجمالي	BNA	2.29	2.15	1.32	1.38	1.14	1.09	1.11	1.06	1.16	0.54
الأصول	CPA	1.58	1.34	1.34	1.22	1.29	1.71	1.54	1.71	1.81	0.87

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

يتضح من النسب الموجودة في الجدول أن البنوك الثلاثة قد حققت نتائج ضعيفة ، حيث حقق بنك الجزائر الخارجي أقل نسبة سنة 2010قدرت ب0.81% بعدها ارتفعت وبدأت في التذبذب وعرفت أعلى نسبة 2.33 %سنة2018.

أما البنك الوطني الجزائري فقد عرف تفوقا على البنكين في نتائجه التي حققها وذلك لإنخفاض النتائج المحققة للبنكين.

والشكل الموالي يوضح الفرق بين البنوك:

الشكل(7): رسم بياني يوضح تطور العائد على إجمالي الأصول لدى البنوك

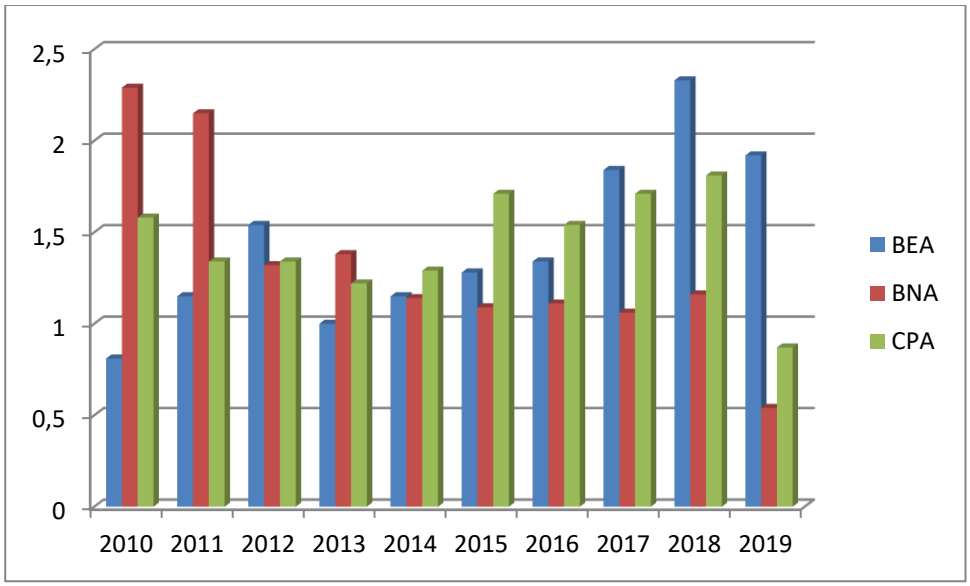

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(8): منحنى بياني يوضح تطور العائد على إجمالي الأصول لدى البنوك

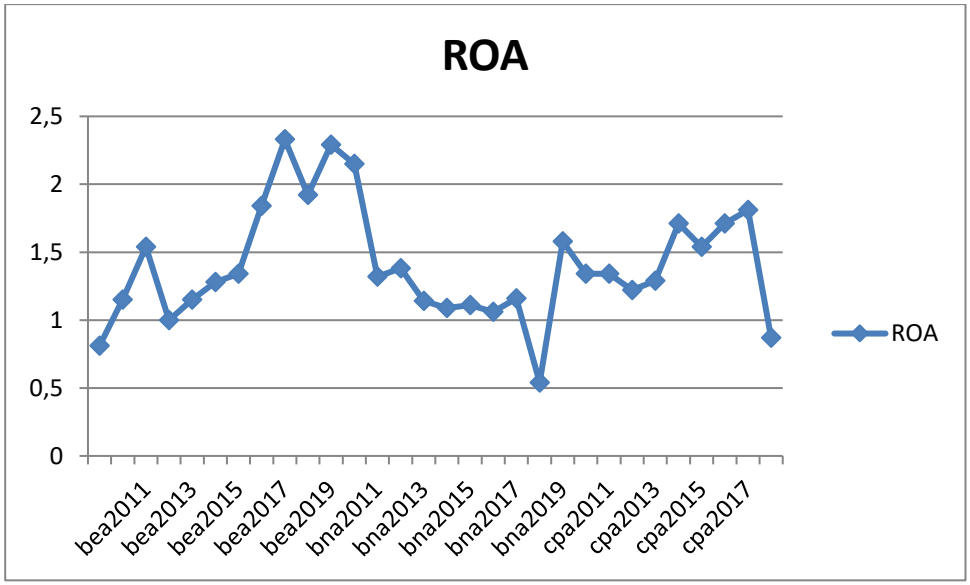

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الجدول(5): جدول يوضح نسب العائد على حقوق الملكية لدى البنوك

النسبة	البنك	الفترة									
العائد على حقوق الملكية		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	BEA	16.28	24.73	25.17	15.80	20.16	20.00	24.62	33.29	36.38	35.36
	BNA	39.90	28.61	19.22	17.85	13.89	12.49	12.01	6.31	8.11	4.31
	CPA	14.09	12.87	13.18	14.16	15.26	17.84	17.39	18.53	20.46	12.73

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

تفوق البنك الوطني الجزائري على بنك الجزائر الخارجي وبنك القرض الشعبي الجزائري حيث حقق أعلى نسبة سنة2010 قدرت ب39.90% ليبدأ في التراجع بشكل متواصل حتى وصل سنة2019 لنسبة4.31 %و هي غير مقبولة حيث أن هذا الإنخفاض عائد لتراجع النتائج البنك. في حين سجل البنكان الآخران تذبذبا ولكن مستوياتهم إيجابية.

الشكل(9): رسم بياني يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى البنوك

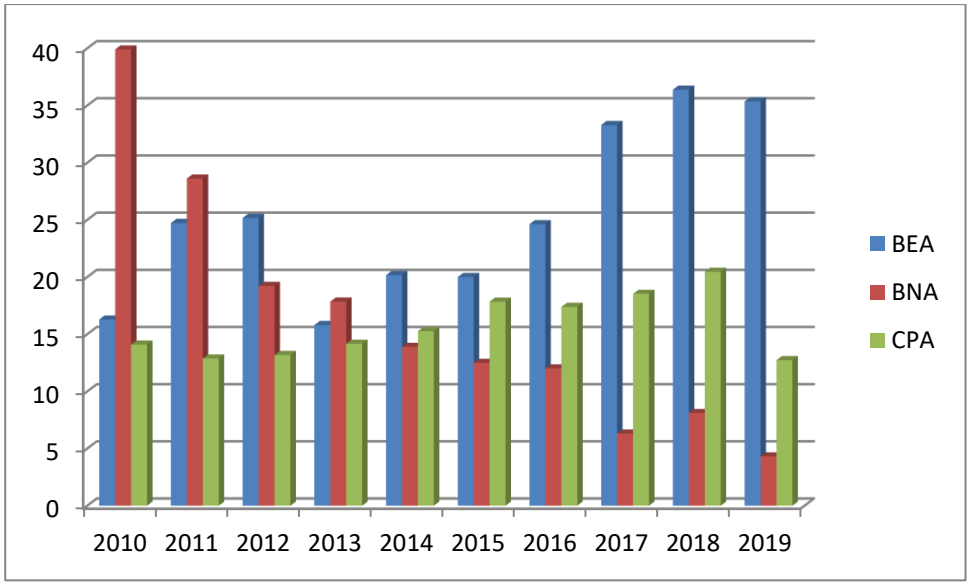

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(10): منحنى بياني يوضح تطور العائد على حقوق الملكية لدى البنوك

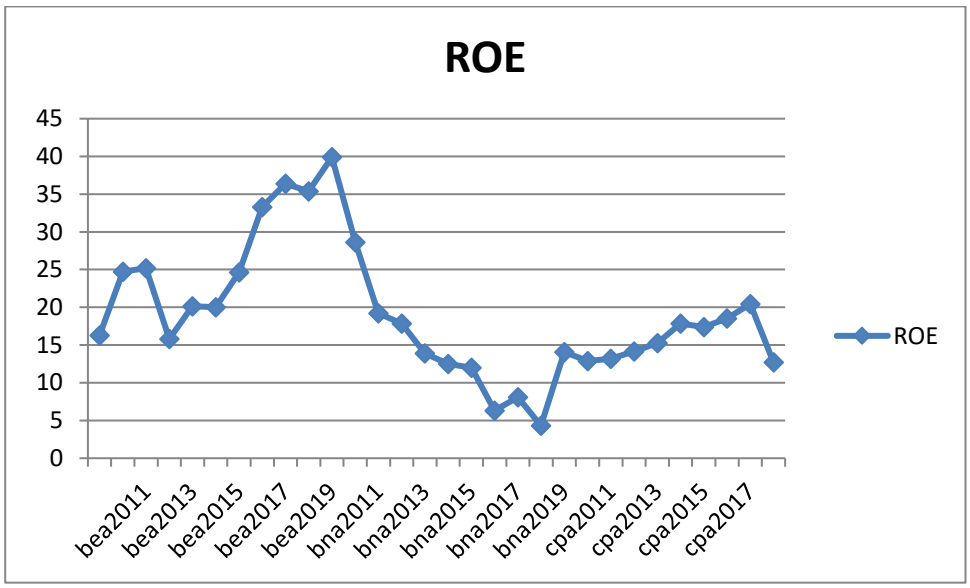

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الجدول(6): جدول يوضح نسب معدل هامش الربح لدى البنوك

النسبة	البنك	الفترة									
معدل هامش الربح		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
	BEA	73.18	77.42	75.60	74.08	61.37	63.19	46.81	54.91	59.90	57.27
	BNA	78.52	80.55	55.91	49.65	41.63	30.47	39.59	54.13	48.68	26.93
	CPA	91.95		65.51	64.28	65.17	65.39	51.60	61.93	67.91	34.90

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

عرفت البنوك الثلاثة مستويات قياسية للأرباح خلال السنوات الأربعة الأولى حيث قدرت أعلى نسبة لدى البنك الوطني الجزائري سنة2010 وصلت إلى91.95% ، لتعود نسب الأرباح منذ سنة2014 للتذبذب لدى البنوك إذ سجلت تراجعا ملحوظا سنة 2019 لجميع البنوك وخاصة البنك الوطني الجزائري عرف أقل نسبة26.93 %مايدفع البنك لمراجعة إستراتيجيته وخططه والرفع من معاملاته.

الشكل(11): رسم بياني يوضح تطور هامش الربح لدى البنوك

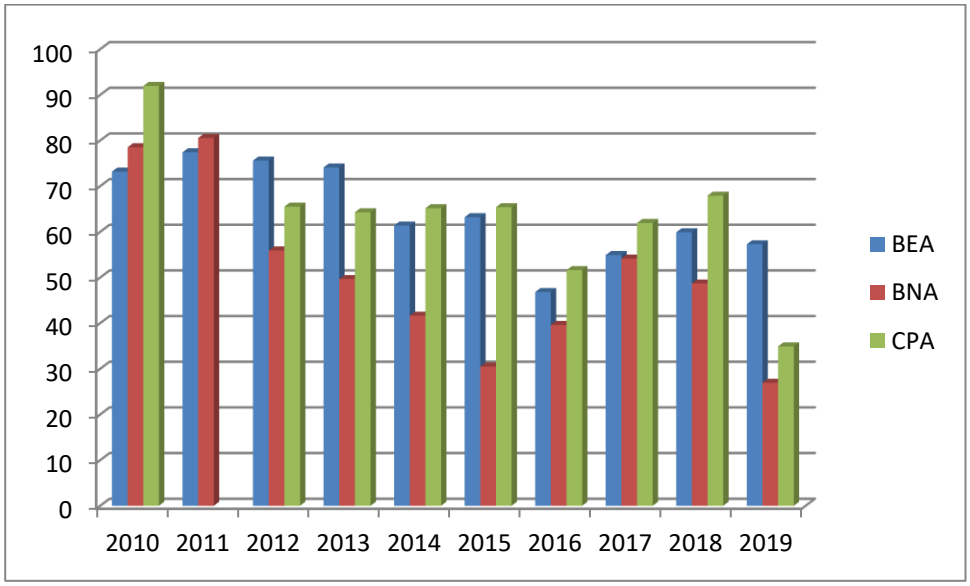

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الشكل(12): منحنى بياني يوضح تطور هامش الربح لدى البنوك

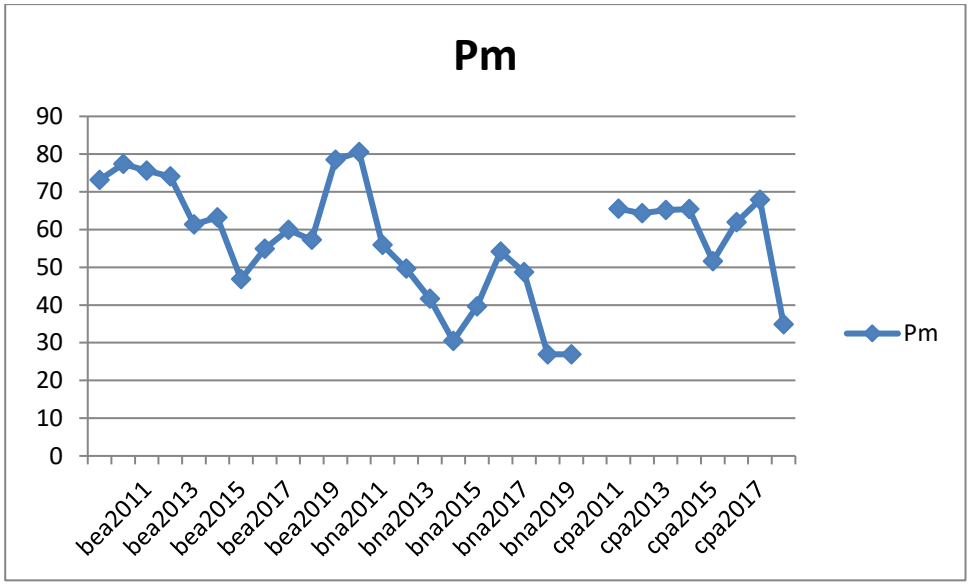

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

المطلب الثاني: الدراسة القياسية ومناقشتها

ستكون هذه الدراسة باستعمال برنامج السلاسل الزمنية المقطعية Eviews12 والذي سيعطينا نتائج دقيقة .

الفرع الأول: الدراسة القياسية لنسب السيولة

تنقسم هذه الدراسة إلى :

متغيرات مستقلة: وهي نسب إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، سنوظف في الدراسة ثلاث نسب (الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية و نسبة الإحتياطي القانوني).

متغيرات تابعة: و هي نسب قياس الربحية لدى البنوك، سنعتمد على ثلاث نسب كذلك:

(ROA ،ROE ،PM)

سنعتمد في هذه الدراسة على نماذج الإنحدار الخطي البسيط وذلك لوجود متغير مستقل وحيد وكذلك متغير تابع وحيد باستخدام بيانات بانل (Panel Data).

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول(7): جدول يوضح تحليل المعطيات المالية لبنك BEA للفترة 2010-2019

			BEA
Mean	21.55800	17.47000	19.23700
Median	23.37000	19.09500	19.83500
Maximum	39.45000	29.24000	29.94000
Minimum	5.600000	4.650000	5.670000
Std. Dev.	11.28350	8.075563	6.932430
Skewness	-0.113589	-0.442156	-0.472894
Kurtosis	1.952116	2.115329	2.737881
Jarque-Bera	0.479030	0.651937	0.401342
Probability	0.787010	0.721828	0.818181
Sum	215.5800	174.7000	192.3700
Sum Sq. Dev.	1145.856	586.9324	432.5272
Observations	10	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

بلغ متوسط الرصيد النقدي لبنك BEA 21.55% ، حيث سجل 560%كأدنى قيمة و3945%كأقصى قيمة وتشير هذه النسبة من خلال المتوسط إلى صعوبة تغطية إلتزامات البنك، أما متوسط نسبة السيولة العامة فقد بلغ19.23 %، إذ سجل 567 %كأدنى قيمة و 2994 %كأقصى قيمة وتشير هذه النسب إلى أن سيولة البنك الجاهزة لتلبية السحوبات تستطيع تغطيتها من خلال متوسط بلغ 19.23%. شكل الإحتياطي القانوني للبنك مانسبته 17.47%، وتراوح هذا الرصيد بين 465 %كأدنى قيمة و2924%كأقصى قيمة وهذه النسبة تعبرعن حجم الودائع المتواجدة لدى البنك وهو قابل للتغير وهذا حسب حجم الودائع.

التحليل الوصفي للبنك BNA :

الجدول(8): جدول يوضح تحليل المعطيات المالية لبنك BNA للفترة2010-2019

Mean	17.13300	12.61000	13.69600
Median	16.89500	12.34500	13.49500
Maximum	20.52000	14.50000	15.69000
Minimum	13.89000	11.60000	12.45000
Std. Dev.	2.255916	0.964953	1.010821
Skewness	0.303255	0.747362	0.657822
Kurtosis	1.882409	2.413659	2.527050
Jarque-Bera	0.673694	1.074164	0.814417
Probability	0.714018	0.584451	0.665505
Sum	171.3300	126.1000	136.9600
Sum Sq. Dev.	45.80241	8.380200	9.195840
Observations	10	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

بلغ متوسط الرصيد النقدي للبنك17.13%، حيث سجل 139%كأدنى قيمة و 205 %كأقصى قيمة وتشير هذه النسبة من خلال المتوسط إلى وجود صعوبة في تغطية الإلتزامات، متوسط نسبة السيولة العامة فوصل 13.69 %، إذ سجل 124%كأدنى قيمة و157%كأقصى قيمة وتشير هذه النسب إلى استطاعة البنك تغطية وتلبية السحوبات من متوسط 13.69%. الإحتياطي القانوني للبنك سجل نسبة12.61%، وتراوح هذا الرصيد بين116%كأدنى قيمة و145%كأقصى قيمة وتعبر هذه القيمة عن مستوى الودائع للبنك لدى البنك المركزي ويمكن أن تتغير حسب حجم الودائع.

التحليل الوصفي لبنك CPA :

الجدول(9): جدول يوضح تحليل المعطيات المالية لبنكCPA للفترة2010-2019

			_01
Mean	26.17200	22.06400	18.40100
Median	28.94500	24.15000	21.31500
Maximum	35.35000	28.15000	24.66000
Minimum	12.31000	12.31000	2.500000
Std. Dev.	7.334035	5.041480	7.054437
Skewness	-0.677585	-0.734285	-1.216758
Kurtosis	2.268348	2.341029	3.497604
Jarque-Bera	0.988251	1.079558	2.570672
Probability	0.610104	0.582877	0.276558
Sum	261.7200	220.6400	184.0100
Sum Sq. Dev.	484.0926	228.7486	447.8857
Observations	10	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

بلغ متوسط الرصيد النقدي للبنك 26.17% حيث سجل 123%كأدنى قيمة و 353%كأقصى قيمة وتشير هذه النسبة من خلال المتوسط إلى وجود بعض العراقيل والصعوبة في تلبية التزامات البنك، أما متوسط نسبة السيولة العامة سجلت22.06% حيث عرف123%كأدنى قيمة و281%كأقصى قيمة إذ أشارت النسب إلى قدرة البنك على تلبية السحوبات من متوسط 22.06%. أما الإحتياطي القانوني بلغ18.40%، حيث تراوح الرصيد بين250% كأدنى قيمة و247%كأقصى قيمة وتعبر هذه النسب عن مستوى ودائع البنك لدى البنك المركزي.

الشكل(13): منحنى بياني لنسب السيولة للبنوك للفترة2010-2019

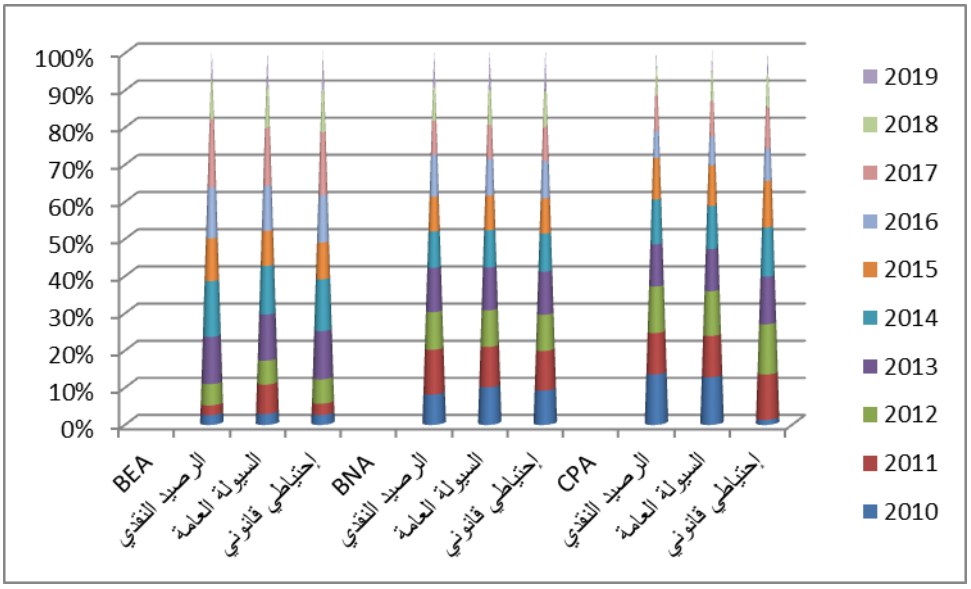

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

الفرع الثاني: الدراسة القياسية لنسب الربحية

التحليل الوصفي لنسب الربحية للبنوك الثلاثة على التوالي BEA ، BNA، CPA:

الجدول(10): جدول يوضح تحليل المعطيات المالية لنسب الربحية لبنك BEA

	PM	RESID	ROA	ROE
Mean	64.37300	NA	1.436000	25.17900
Median	62.28000	NA	1.310000	24.67500
Maximum	77.42000	NA	2.330000	36.38000
Minimum	46.81000	NA	0.810000	15.80000
Std. Dev.	10.25749	NA	0.469827	7.561510
Skewness	-0.163615	NA	0.581940	0.324765
Kurtosis	1.850705	NA	2.341610	1.743813
Jarque-Bera	0.594983	NA	0.745039	0.833290
Probability	0.742679	NA	0.688996	0.659255
Sum	643.7300	NA	14.36000	251.7900
Sum Sq. Dev.	946.9440	NA	1.986640	514.5879
Observations	10	0	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

بلغ متوسط العائد على الأصول 1.44% خلال هذه الفترة بقيمة دنيا بلغت 8.1% وكقيمة قصوى 233% كما تشير هذه النسبة من السيولة المستعملة ساهمت في تحقيق أرباح من إجمالي الإستخدامات بنسبة متوسط 1.44%، في حين سجل متوسط العائد على الحقوق 252%إذ تراوحت هذه النسبة بين158% كأدنى قيمة و364% كأقصى قيمة حيث تبين هذه النسبة أن أموال المساهمين ساهمت بعائد بلغ متوسطه252%.سجل متوسط هامش الربح644%أثناء فترة الدراسة بقيمة دنيا468% و بلغت القيمة القصوى774% بهذا نلاحظ أن البنك حقق نسبة أرباح جيدة كان متوسطها 644% وهذا يدل على نجاعة التسيير والتخطيط وكسب ثقة العملاء.

الجدول(11): جدول يوضح تحليل المعطيات المالية لنسب الربحية لبنك BNA

	PM	RESID	ROA	ROE
Mean	50.60600	NA	1.324000	16.27000
Median	49.16500	NA	1.150000	13.19000
Maximum	80.55000	NA	2.290000	39.90000
Minimum	26.93000	NA	0.540000	4.310000
Std. Dev.	17.91629	NA	0.523263	10.89740
Skewness	0.515008	NA	0.761578	1.060360
Kurtosis	2.290806	NA	2.842192	3.242215
Jarque-Bera	0.651620	NA	0.977045	1.898383
Probability	0.721942	NA	0.613532	0.387054
Sum	506.0600	NA	13.24000	162.7000
Sum Sq. Dev.	2888.941	NA	2.464240	1068.781
Observations	10	0	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

سجل متوسط العائد على الأصول لبنك خلال فترة الدراسة، حيث عرف 54% كقيمة دنيا BNA 123.4% و229 %كقيمة قصوى إذ تبين هذه النسبة مستوى الأرباح المحققة التي ساهمت بها الوحدات النقدية المستخدمة بنسبة متوسط 123.4%، كما عرف متوسط العائد على الحقوق163% حيث سجلت هذه النسبة بين431% قيمة دنيا و399 %قيمة قصوى، ساهمت أرباح المساهمين بعائد بلغ متوسطه 163%. أما هامش الربح للبنك فقد عرف نسبة 506% أثناء هذه الفترة بقيمة دنيا269%و قيمة قصوى 806%، من خلال هذه النسب كانت أرباح البنك في مستويات جيدة بنسبة متوسط 506 %.

الجدول(12): جدول يوضح تحليل نسب الربحية لبنك CPA

	PM	RESID	ROA	ROE
Mean	63.18222	NA	1.441000	15.65100
Median	65.17000	NA	1.440000	14.71000
Maximum	91.95000	NA	1.810000	20.46000
Minimum	34.90000	NA	0.870000	12.73000
Std. Dev.	15.00411	NA	0.284427	2.716527
Skewness	-0.009114	NA	-0.558060	0.479838
Kurtosis	3.727247	NA	2.620140	1.850898
Jarque-Bera	0.198457	NA	0.579173	0.933922
Probability	0.905536	NA	0.748573	0.626904
Sum	568.6400	NA	14.41000	156.5100
Sum Sq. Dev.	1800.986	NA	0.728090	66.41569
Observations	9	0	10	10

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامجEviews12

بلغ متوسط العائد على الأصول لبنك من فترة الدراسة، والقيمة الدنيا87% أما القيمة القصوى 144% CPA 181%ونلاحظ أن الوحدات النقدية المستخدمة من إجمالي الإستخدامات ساهمت بتحقيق أرباح كان متوسطها 144%، أما متوسط العائد على الحقوق 157% و القيمة سجلت بين 127%كقيمة دنيا و205 %كقيمة قصوى وبهذا تكون أموال المساهمين حققت أرباح للبنك بقيمة 157%. وهامش ربح البنك سجل نسبة تفوق 50 %وعرف كقيمة دنيا 35 %وكقيمة قصوى 91 %يمكن ملاحظة أن البنك حقق أرباح بنسب قياسية وجيدة إذ فاقت نسبة المتوسط 50%

الشكل(14): منحنى بياني لنسب الربحية للبنوك للفترة2010-2019

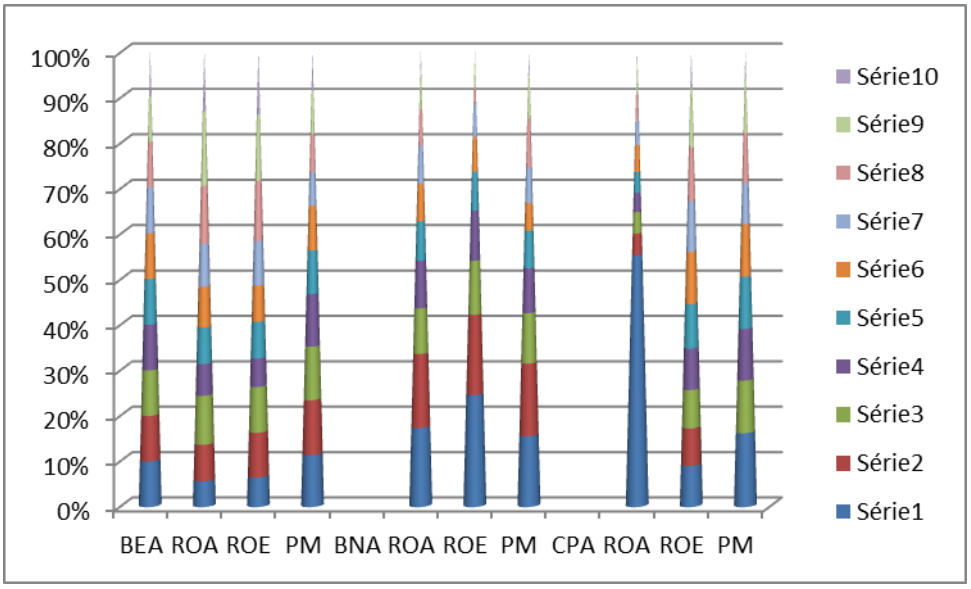

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على القوائم المالية للبنوك

دراسة المعنوية الكلية والإرتباط الذاتي:

الجدول(13): جدول نتائج الإرتباط الذاتي لنسب السيولة والربحية للبنوك

Dependent Variable: VARIABLE_X_ROA
Method: Least Squares
Date: 05/13/22 Time: 11:47
Sample: 2010 2019
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE	0.057568	0.012942	4.448206	0.0113
PM	0.005277	0.010468	0.504057	0.6407
C	-0.482497	0.995675	-0.484593	0.6533
VARIABLE_Y_CR	-0.004731	0.031709	-0.149213	0.8886
LG	-0.011246	0.025000	-0.449848	0.6761
RL	0.025174	0.049896	0.504536	0.6404

R-squared	0.920776	Mean dependent var	1.436000
Adjusted R-squared	0.821747	S.D. dependent var	0.469827
S.E. of regression	0.198361	Akaike info criterion	-0.113743
Sum squared resid	0.157389	Schwarz criterion	0.067808
Log likelihood	6.568717	Hannan-Quinn criter.	-0.312905
F-statistic	9.297992	Durbin-Watson stat	2.867778
Prob(F-statistic)	0.025316		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج له معنوية كلية وذلك لعدم وصول القيمة إلى أكثر من 5% حيث قدرت ب2%، أي يمكن الإعتماد على نتائجه. ولأن p=0:Ho سنقوم بقبول فرضية الإنعدام و منه القول أنه لايوجد ارتباط ذاتي للنموذج.

الفرع الثالث: النماذج القياسية واختباراتها

نظرا لإحتواء الدراسة على البيانات المقطعيةPanel Data فيتوجب استخدام النماذج الآتية:

كما سنقوم بالمفاضلة بينREMونموذج التأثيرات العشوائية FEMونموذج التأثيرات الثابتة PRMالنموذج التجميعي بينهم من خلال مجموعة من الإختبارات .فيما يلي النموذج التجميعي للبنوك محل الدراسة:

نموذج الإنحدار التجميعي PRM: لتقدير نموذج الإنحدار التجميعي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية التي أعطت النتائج التالية :

الجدول(14): نموذج الإنحدار التجميعي لعائد نسب السيولة على عائد إجمالي الأصول للبنوك

Dependent Variable: VARIABLE_X_ROA
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 08:53
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VARIABLE_Y_CR	-0.108592	0.032642	-3.326787	0.0025
LG	0.047130	0.023383	2.015598	0.0539
RL	0.161794	0.053236	3.039171	0.0052

Root MSE	0.435382	R-squared	0.045840
Mean dependent var	1.436000	Adjusted R-squared	-0.024839
S.D. dependent var	0.453337	S.E. of regression	0.458933
Akaike info criterion	1.374813	Sum squared resid	5.686718
Schwarz criterion	1.514933	Log likelihood	-17.62220
Hannan-Quinn criter.	1.419639	Durbin-Watson stat	2.014334

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (14) نلاحظ أنه يوجد تأثير سلبي بين نسبة السيولة لدى البنك على إجمالي الأصول ونسبة العائد على إجمالي الأصول وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0 عند مستوى معنوية 0.05وهذا يدل أن عند نقصان نسبة السيولة لدى البنك تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح.

أيضا من خلال الجدول (14) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة القروض على إجمالي الأصول ونسبة العائد على إجمالي الأصول وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.0025 عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على زيادة حجم القروض الممنوحة تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الأصول من الأرباح.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد بلغ 4% ومما يعني أن المتغيرات المستقلة الممثلة في السيولة لدى البنك على إجمالي الأصول ونسبة القروض على إجمالي الأصول تفسر 4% من تغيرات العائد على الأصول وهي نسبة منخفضة عند مستوى معنوية 0.05 .

الجدول(15): نموذج الإنحدار التجميعي لعائد نسب السيولة على عائد حقوق الملكية للبنوك

Dependent Variable : ROE
Method : Pooled Least Squares
Date : 05/12/22 Time : 08 :56
Sample : 2010 2019
Included observations : 10
Cross-sections included : 3
Total pool (balanced) observations : 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VARIABLE_Y_CR	-1.820956	0.575534	-3.163942	0.0038
LG	1.081740	0.412285	2.623768	0.0141
RL	2.459037	0.938657	2.619739	0.0143

Root MSE	7.676624	R-squared	-0.145199
Mean dependent var	25.17900	Adjusted R-squared	-0.230029
S.D. dependent var	7.296111	S.E. of regression	8.091872
Akaike info criterion	7.114237	Sum squared resid	1767.917
Schwarz criterion	7.254357	Log likelihood	-103.7136
Hannan-Quinn criter.	7.159062	Durbin-Watson stat	1.545570

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (15) نلاحظ وجود أثر سلبي بين نسب السيولة لدى البنك على عائد حقوق الملكية وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0 عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على أن عند انخفاض نسبة السيولة لدى البنك تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب الموجودات من الأرباح.

وكذلك من خلال الجدول (15) نلاحظ أنه يوجد تأثير إيجابي بين نسبة العائد على حقوق الملكية ونسب السيولة وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.0038 عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على زيادة حجم القروض الممنوحة تعمل على تحسين ربحية البنوك من خلال زيادة نصيب العائد على حقوق الملكية من الأرباح.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد كانت قيمته سلبية وهي نسبة منخفضة عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(16): نموذج الإنحدار التجميعي لعائد نسب السيولة على معدل هامش الربح للبنوك

Dependent Variable: PM
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 08:57
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VARIABLE_Y_CR	-1.165983	1.666667	-0.699590	0.4902
LG	6.099322	1.193921	5.108649	0.0000
RL	-1.675324	2.718223	-0.616331	0.5428

Root MSE	22.23045	R-squared	-4.218819
Mean dependent var	64.37300	Adjusted R-squared	-4.605399
S.D. dependent var	9.897461	S.E. of regression	23.43295
Akaike info criterion	9.240803	Sum squared resid	14825.79
Schwarz criterion	9.380923	Log likelihood	-135.6120
Hannan-Quinn criter.	9.285629	Durbin-Watson stat	1.747651

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (16) نلاحظ وجود أثر سلبي بين نسب السيولة لدى البنك على هوامش الأرباح وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.54 عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على أن عند انخفاض نسبة السيولة لدى البنك تعمل على تحسين ربحية البنوك.

وأيضا من خلال الجدول (16) نلاحظ أنه يوجد تأثير سلبي بين هوامش الأرباح ونسب السيولة وهذا التأثير ليس معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.49عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يدل على انخفاض حجم القروض الممنوحة ولا تعمل على تحسين ربحية البنوك.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد كانت قيمته سلبية وهي نسبة منخفضة عند مستوى معنوية 0.05.

نموذج التأثيرات الثابتة FEM: من أجل معالجة مشكلة اختلاف التباين تم استعمال طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك لتقدير نموذج التأثيرات الثابتة و التي أعطت النتائج التالية:

الجدول(17): نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: VARIABLE_X_ROA
Method: Pooled Least Squares
Date: 05/12/22 Time: 10:17
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.482497	0.424557	-1.136472	0.2680
ROE	0.057568	0.005518	10.43197	0.0000
PM	0.005277	0.004464	1.182119	0.2498
VARIABLE_Y_CR	-0.004731	0.013521	-0.349935	0.7297
LG	-0.011246	0.010660	-1.054987	0.3029
RL	0.025174	0.021276	1.183243	0.2493
Fixed Effects (Cross)				
BEA--C	-1.67E-16			
BNA--C	-1.67E-16			
CPA--C	-1.67E-16			

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.125455	R-squared	0.920776
Mean dependent var	1.436000	Adjusted R-squared	0.895569
S.D. dependent var	0.453337	S.E. of regression	0.146500
Akaike info criterion	-0.780410	Sum squared resid	0.472167
Schwarz criterion	-0.406757	Log likelihood	19.70615
Hannan-Quinn criter.	-0.660875	F-statistic	36.52783
Durbin-Watson stat	3.072620	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (17) نلاحظ وجود أثر إيجابي بين نسبة العائد على إجمالي الأصول لدى البنك على نسب السيولة والربحية باستثناء نسبة العائد على حقوق الملكية وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيم نسب مرتفعة عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على أن ارتفاع أو الزيادة في نسبة السيولة لدى البنك لاتعمل على زيادة ربحية البنوك باستثناء العائد على حقوق الملكية حقق نسبة إيجابية حيث بلغت 0 عند مستوى 0.05.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 فقد كانت قيمته إيجابية حيث بلغت 0.92% أي 92%وهي نسبة مرتفعة عند مستوى معنوية 0.05.

نموذج التأثيرات العشوائيةREM: لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وأعطت النتائج التالية:

الجدول(18): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable : VARIABLE_X_ROA
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date : 05/12/22 Time : 10 :23
Sample : 2010 2019
Included observations : 10
Cross-sections included : 3
Total pool (balanced) observations : 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.201033	0.189696	6.331342	0.0000
VARIABLE_Y_CR	0.010899	0.007881	1.382940	0.1776
Random Effects (Cross)				
BEA—C	0.000000			
BNA—C	0.000000			
CPA—C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.462084	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	0.430177	R-squared	0.068518
Mean dependent var	1.436000	Adjusted R-squared	0.035251
S.D. dependent var	0.453337	S.E. of regression	0.445275
Sum squared resid	5.551556	F-statistic	2.059640
Durbin-Watson stat	0.871522	Prob(F-statistic)	0.162323

Unweighted Statistics			
R-squared	0.068518	Mean dependent var	1.436000
Sum squared resid	5.551556	Durbin-Watson stat	0.871522

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (18) نلاحظ وجود أثر إيجابي بين نسبة العائد على الأصول ونسب الرصيد السائل لدى البنك وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.17 عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يدل على أن الزيادة في نسب الرصيد السائل لدى البنك لا يعمل على ربحية البنك من خلال زيادة الأصول من الأرباح.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 إيجابي حيث حددت قيمته 0.06 أي 6% وهي نسبة مقبولة عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(19): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable: VARIABLE_X_ROA
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/22 Time: 10:25
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.171878	0.297389	3.940557	0.0005
LG	-0.020088	0.031665	-0.634384	0.5312
RL	0.036433	0.023628	1.541986	0.1347
Random Effects (Cross)				
BEA--C	0.000000			
BNA--C	0.000000			
CPA--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	0.444784	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	0.406030	R-squared	0.170155
Mean dependent var	1.436000	Adjusted R-squared	0.108685
S.D. dependent var	0.453337	S.E. of regression	0.427993
Sum squared resid	4.945810	F-statistic	2.768098
Durbin-Watson stat	1.104584	Prob(F-statistic)	0.080623

Unweighted Statistics			
R-squared	0.170155	Mean dependent var	1.436000
Sum squared resid	4.945810	Durbin-Watson stat	1.104584

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (19) نلاحظ وجود تأثير إيجابي بين نسبة العائد على الأصول ونسب السيولة لدى البنك وهذا التأثير معنوي إذ بلغت القيمة الإحتمالية 0.53، 0.13 على التوالي عند مستوى معنوية 0.05 ويتضح أن ارتفاع نسب السيولة في البنك لا يخدم مصالحه .

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 إيجابي حيث بلغت قيمته0.17 أي17% وهي نسبة جيدة عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(20): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable: ROE
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/22 Time: 10:29
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.72675	3.117408	7.290270	0.0000
VARIABLE_Y_CR	0.113751	0.129518	0.878268	0.3873
Random Effects (Cross)				
BEA--C	0.000000			
BNA--C	0.000000			
CPA--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	7.593731	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	7.069379	R-squared	0.028813
Mean dependent var	25.17900	Adjusted R-squared	-0.005873
S.D. dependent var	7.296111	S.E. of regression	7.317503
Sum squared resid	1499.284	F-statistic	0.830690
Durbin-Watson stat	0.660433	Prob(F-statistic)	0.369854

Unweighted Statistics			
R-squared	0.028813	Mean dependent var	25.17900
Sum squared resid	1499.284	Durbin-Watson stat	0.660433

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (20) نلاحظ وجود أثر إيجابي بين نسب العائد على الملكية ونسب الرصيد النقدي لدى البنك وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.38 عند مستوى معنوية 0.05 وهذا يبين لنا أن ارتفاع نسب الرصيد النقدي لدى البنك لا يعمل على ربحية البنك.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 بلغت قيمته 0.02 أي 2% عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(21): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable: ROE
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/22 Time: 10:30
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.46712	4.990106	4.301937	0.0002
LG	-0.187231	0.531334	-0.352379	0.7273
RL	0.411138	0.396465	1.037009	0.3089
Random Effects (Cross)				
BEA--C	0.000000			
BNA--C	0.000000			
CPA--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	7.463350	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	6.813075	R-squared	0.097958
Mean dependent var	25.17900	Adjusted R-squared	0.031140
S.D. dependent var	7.296111	S.E. of regression	7.181612
Sum squared resid	1392.540	F-statistic	1.466043
Durbin-Watson stat	0.815915	Prob(F-statistic)	0.248635

Unweighted Statistics			
R-squared	0.097958	Mean dependent var	25.17900
Sum squared resid	1392.540	Durbin-Watson stat	0.815915

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (21) نلاحظ وجود تأثير موجب بين عائد الملكية على نسب السيولة لدى البنك وهذا التأثير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.72، 0.30 على التوالي عند مستوى معنوية 0.05 ويتضح أن ارتفاع نسب السيولة في البنك لا يعود بالربح على البنك.

أما القوة التفسيرية للنموذج نلاحظ أن معامل التحديد R^2 موجبة إذ بلغت قيمته 0.09 أي 9% وهي نسبة جيدة عند مستوى معنوية0.05.

الجدول(22): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable: PM
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/22 Time: 10:32
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77.76766	3.132413	24.82676	0.0000
VARIABLE_Y_CR	-0.621331	0.130141	-4.774283	0.0001
Random Effects (Cross)				
BEA--C	0.000000			
BNA--C	0.000000			
CPA--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	7.630281	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	7.103405	R-squared	0.467145
Mean dependent var	64.37300	Adjusted R-squared	0.448115
S.D. dependent var	9.897461	S.E. of regression	7.352723
Sum squared resid	1513.751	F-statistic	24.54715
Durbin-Watson stat	1.351371	Prob(F-statistic)	0.000031

Unweighted Statistics			
R-squared	0.467145	Mean dependent var	64.37300
Sum squared resid	1513.751	Durbin-Watson stat	1.351371

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول (22) نرى وجود تأثير سلبي بين نسب هوامش الربح على نسبة الرصيد السائل لدى البنك وهذا التأثير ليس معنوي إذ بلغت القيمة الإحتمالية 0.0001 عند مستوى معنوية 0.05 حيث نلاحظ أن انخفاض نسب السيولة في البنك تعمل على زيادة ربحية البنك .

أما القوة التفسيرية للنموذج فنلاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.46 أي 46% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما عند مستوى معنوية 0.05.

الجدول(23): نموذج التأثيرات العشوائية لنسب الربحية على نسب السيولة

Dependent Variable: PM
Method: Pooled EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/22 Time: 10:34
Sample: 2010 2019
Included observations: 10
Cross-sections included: 3
Total pool (balanced) observations: 30
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	78.15384	5.059346	15.44742	0.0000
LG	0.257883	0.538706	0.478709	0.6360
RL	-1.062463	0.401966	-2.643167	0.0135
Random Effects (Cross)				
BEA--C	0.000000			
BNA--C	0.000000			
CPA--C	0.000000			

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	7.566907	1.0000

Weighted Statistics			
Root MSE	6.907609	R-squared	0.496115
Mean dependent var	64.37300	Adjusted R-squared	0.458790
S.D. dependent var	9.897461	S.E. of regression	7.281260
Sum squared resid	1431.452	F-statistic	13.29184
Durbin-Watson stat	1.494793	Prob(F-statistic)	0.000096

Unweighted Statistics			
R-squared	0.496115	Mean dependent var	64.37300
Sum squared resid	1431.452	Durbin-Watson stat	1.494793

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج Eviews12

يبين لنا الجدول (23) وجود أثر سلبي وآخر إيجابي بين نسبة هوامش الربح ونسب السيولة لدى البنك حيث يعود الأثر السلبي لنسب السيولة القانونية أما الأثر الإيجابي فهو نسب الإحتياطي القانوني وهذا التأثير على شقين معنوي وغير معنوي حيث بلغت القيمة الإحتمالية 0.01، 0.63 عند مستوى معنوية 0.05.

أما القوة التفسيرية للنموذج فالملاحظ أن قيمة معامل التحديد R^2 إيجابي بلغت 0.49 أي 49% وهي نسبة جيدة عند مستوى معنوية 0.05.

المفاضلة بين النموذجين الإنحدار التجميعي (PRM) والتأثيرات الثابتة(FEM): باستعمال اختبار فيشر(F-test) وذلك لإفتراض تجانس مجموعة البيانات:

تم استخدام اختبار فيشر (Redundant Fixed Effects Tests) من برنامجEviews9 :

Redundant Fixed Effects Tests
Pool: RAPPORT
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	0.000000	(2,22)	1.0000
Cross-section Chi-square	0.000000	2	1.0000

من خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية الإختبار أكبر من 0,05 أي النموذج الأفضل هو النموذج التجميعي مقارنة بنموذج التأثيرات الثابتة.

المفاضلة بين (PRM) و(REM)باستعمال مضاعف لاغرانج(LM):

بعد استعمال اختبار(LM) أعطى لنا النتيجة التالية:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	5.305563	Prob. F(2,24)	0.0124
Obs*R-squared	9.197440	Prob. Chi-Square(2)	0.0101

نلاحظ بعد نتيجة الإختبار أن القيمة الإحصائية أقل من 5% أي أن النموذج يعاني من مشكل الإرتباط الذاتي.

المفاضلة بين(FEM)و(REM) باستعمال اختبار Hausman Test:

باستعمال اختبار Hausman الذي أعطى النتائج التالية:

Correlated Random Effects - Hausman Test
Pool: RAPPORT
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	2	1.0000

نلاحظ من خلال هذا الإختبار أن القيمة أكبر من 0.05 وبهذا نتقبل الفرضية الصفرية مما يعني أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة، إذا هو النموذج المعتمد والملائم للبيانات.

خلاصة الفصل:

قمنا بإسقاط الجانب النظري على ثلاث بنوك جزائرية عاملة داخل التراب الوطني، حيث تطرقنا في الدراسة إلى الأثر الذي تتركه إدارة السيولة على الربحية. وقمنا بهذه الدراسة بناءا على البيانات المالية للبنوك محل الدراسة واختيار البنوك جاء بناءا على حجم البنوك أولا وكذا صفتها العمومية وكذلك من أكبر البنوك وأكثرها إنتشارا على مستوى الوطن.

عرفت البنوك تذبذبا في السيولة خلال الفترة محل الدراسة (2010-2019)، وذلك بسبب الأزمات الإقتصادية التي عرفتها هذه الفترة من انهيارات أسعار وتضخمات، ولكن بفضل المخزون الإحتياطي للدولة من العملة الصعبة أي هو الذي حال دون انهيار البنوك وإنما عرفت تذبذبا فقط.

رغم ذلك حققت البنوك نتائج إيجابية من خلال تمكنها من الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء وكذلك تحقيق النسب المطلوبة أو المحددة من طرف البنك المركزي فيما يخص الإحتياطي القانوني للبنوك ، وعادت نسبة السيولة وكيفية إدارتها على ربحية البنوك بمستوى مقبول من ناحية عائد الأصول وكذلك حقوق الملاك .في حين تراجعت هوامش ربح البنوك في السنوات 5الأخيرة بعد ارتفاعها في المدة الأولى، وباستعمال برنامج Eviews12 التحليلي قمنا بتحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة لمعرفة مدى تأثير إدارة السيولة على ربحية البنوك وأظهرت أن السيولة المصرفية وكيفية إدارتها وتسييرها لها كل التأثير على ربحية البنوك.

الخاتمة

الخاتمة:

إن أساس الإقتصادات العالمية القوية يكمن في وجود بنوك قوية لها خبرة في كيفية التصرف والتسيير والإستثمار لضمان وجود اقتصاد الدولة.

ما شهده العالم من تحولات في بيئة البنوك والأموال انعكس على البنوك انعكاسا تاما إذ تطلب من البنوك مواكبة موجة التغيرات .

ويتوجب على البنوك التفكير و وضع خطط واستراتيجيات لإدارة السيولة واستثمارها بالشكل الأمثل حتى تعود بربحية مثلى للبنك حتى يستطيع الإستمرار ويلزم البنك كسب ثقة عملائه وكذا اكتساب عملاء جدد. حاولنا التحقق من الفرضيات الموضوعة لكي نقوم بدراسة حالة على عينة الدراسة والمتمثلة في بنوك عمومية جزائرية (البنك الوطني الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، القرض الشعبي الجزائري) لفترة زمنية ممتدة على مدار عشر سنوات من2010إلى غاية2019.

بعد القيام بالدراسة بشقيها النظري والتطبيقي وجدنا أن الفرضية الأولى ممكنة و صحيحة وذلك لضعف نسب الإقراض و كذلك ارتفاع نسب السيولة .

أما بالنسبة لصحة الفرضية الثانية فهي صحيحة وقد قمنا بتبيان ذلك من خلال سوء تسيير وإدارة السيولة وارتفاع نسبها لدى البنوك.

الفرضية الثالثة صحيحة وذلك راجع لفائض السيولة في السوق والبنوك وقلة نسب الإقراض مما أثر سلبا على ربحية البنوك.

أما الفرضية الرابعة وجود تأثير عكسي بين السيولة والربحية فهو أمر أكيد حيث في دراستنا أثرت نسب السيولة المرتفعة على ربحية البنوك والعكس صحيح.

النتائج:

- ❖ تخفيض البنوك لنسب الإقراض ومنح القروض أثر بالسلب على عائدات البنوك وأرباحها.
- ❖ تأثير نسب السيولة المرتفعة للبنوك على ربحيتها وكذا سوء إدارة هذه السيولة .
- ❖ تأثير الأزمات الإقتصادية المتتالية على البنوك والحيلولة دون تحقيق أهدافها.

الإقتراحات:

- ❖ إعطاء بعض الحرية للبنوك وذلك كي تستطيع العمل بأريحية وكي لاتتكل على البنك المركزي في نفس الوقت يبقى دور البنك المركزي رقابيا وتوجيهيا لا أكثر.
- ❖ مراجعة البنوك لإستراتيجياتها وخططها وفق متطلبات السوق وذلك من أجل الحصول على عوائد وأرباح جيدة و وضع قواعد وأسس ثابتة كي لا تتأثر بالأزمات والخروج منها بأقل الخسائر.
- ❖ الإكثار من منح القروض وذلك لفائدتها الكبيرة على البنوك.
- ❖ تخفيض نسب السيولة .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1.محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، قسم إدارة الأعمال كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2005.

2.صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية2014، عمان،

3.سوزان سمير ديب، محمود ابراهيم، إدارة الإئتمان، دار النشر للفكر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2012.

4.دريد كامل آل شبيب، إدارة العمليات المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2015.

5.دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

الأطروحات:

- عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على المردودية المالية والإقتصادية للبنوك– دراسة مقارنة لمجموعة من البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في الجزائر وماليزيا للفترة2008– 2014، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2016-2017.

المذكرات:

سيف الإسلام بن سعدون، أثر السيولةعلى الربحية في البنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك الجزائرية العامة والخاصة للفترة 2013-2017، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسة، جامعة 8 ماي، قالمة،2019.

المجلات:

حدة فروحات وآخرون، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية– دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة2011-2016، مجلة الباحث، المجلد18، العدد2018،01.

عمر بوجميعة، حمزة العرابي، أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل للفترة2009-2017، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد06، العدد2020،02.

سارة ادبوب، سعدية قصاب، إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية للفترة2001-2015، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد2020،23.

التقارير السنوية:

التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري من 2010إلى2019.

التقارير السنوية للبنك الخارجي الجزائري من 2010إلى2019.

التقارير السنوية لبنك القرض الشعبي الجزائري من 2010إلى 2019.

الملاحق

بعض القوائم المالية لبنك CPA

Bilan

Le total bilan de l'exercice 2011 est arrêté à 990 361 millions DA contre 814 741 millions DA en 2010, soit une augmentation de 22%.

Par grandes masses, le bilan se présente comme suit :

U : millions

Actif :

	2010		2011		Evol /DA	
	DA	CV/USD*	DA	CV/USD**	Montant	%
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	175 606	2 363,92	188 608	2501,48	13 002	7
Actifs financiers détenus à des fins de transactions	22 804	306,98	22 053	292,49	-751	-3
Actifs financiers disponibles à la vente	6 376	85,83	5 473	72,59	-903	-14
Prêts et créances sur les institutions financières	215 305	2 898,33	283 747	3763,29	68 442	32
Prêts et créances sur la clientèle	336 874	4534,83	436 004	5782,65	99 130	29
Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	22 493	302,79	17 701	234,77	-4 792	-21
Impôts courants - Actif	1 862	25,07	1 785	23,67	-77	-4
Impôts différés - Actif	963	12,96	1 183	15,69	220	23
Autres actifs	7 980	107,42	9 940	131,83	1 960	25
Comptes de régularisation	12	0,16	37	0,49	25	208
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entreprises associées	6 266	84,35	6 492	86,10	226	4
Immeuble de placement						
Immobilisations corporelles	18 117	243,88	17 297	229,41	-820	-5
Immobilisations incorporelles	83	1,12	40	0,53	-43	-52
Écarts d'acquisition						
Total Actif	814 741	10 967,63	990 361	13134,99	175 620	22

*Cours USD/DA arrêté des comptes au 31/12/2010
**Cours USD/DA arrêté des comptes au 31/12/2011

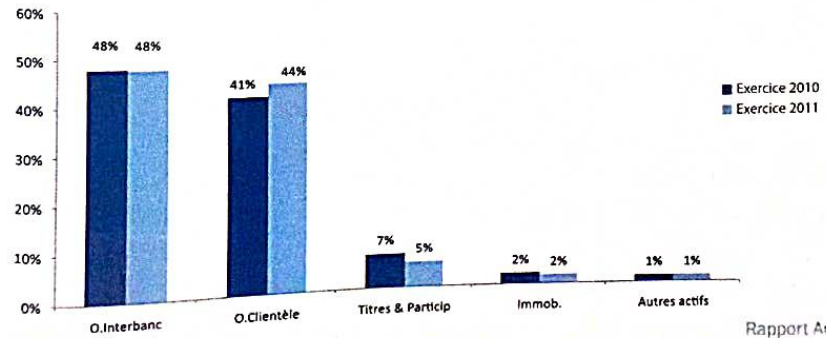

SITUATION FINANCIERE ET COMPTABLE

Passif :

U : millions

Rubriques	2010 DA	2010 CV/USD*	2011 DA	2011 CV/USD**	Evol / DA Montant	Evol / DA %
Banque Centrale						
Dettes envers les institutions financières	74 513	1003,06	119 371	1583,20	44 858	60
Dettes envers la clientèle	572 798	7710,72	689 376	9143,08	116 578	20
Dettes représentées par un titre	41 086	553,08	37 761	500,82	-3 325	-8
Impôts courants - Passif	2 352	31,66	1 650	21,88	-702	-30
Impôts différés - Passif	39	0,52	55	0,73	16	41
Autres passifs	25 578	344,32	32 303	428,43	6 725	26
Comptes de régularisation	4 479	60,29	3 990	52,92	-489	-11
Provisions pour risques et charges	2 365	31,84	2 547	33,78	182	8
Subventions d'équipements Autres subventions d'investissements						
Fonds pour risques bancaires généraux	7 379	99,33	8 438	111,91	1 059	14
Dettes subordonnées						
Capital	48 000	646,15	48 000	636,62		
Primes liées au capital						
Réserves	9 514	128,07	19 902	263,96	10 388	109
Ecart d'évaluation	118	1,59	165	2,19		
Ecart de réevaluation	15 921	214,32	15 921	211,16		
Report à nouveau (+/-)	-2 289	-30,81	-2 374	-31,49	-85	
Résultat de l'exercice (+/-)	12 888	173,49	13 256	175,81	368	3
Total Passif	814 741	10 967,63	990 361	13 135,00	175 620	22

*Cours USD/DA arrêté des comptes au 31/12/2010
**Cours USD/DA arrêté des comptes au 31/12/2011

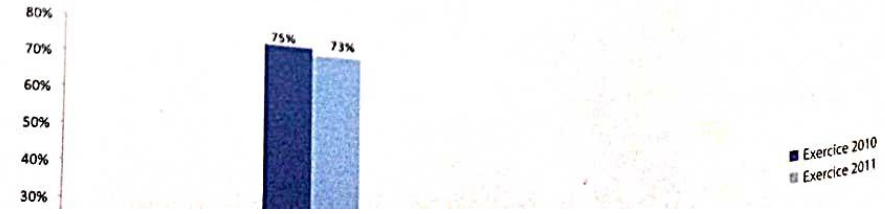

ACTIF — Au 31/12/2013

U = Milliers DA

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	276 492 924
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	24 156 843
Actifs financiers disponibles à la vente	5 258 694
Prêts et créances sur les institutions financières	351 934 816
Prêts et créances sur la clientèle	656 647 947
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	13 082 547
Impôts courants - Actif	1 959 838
Impôts différés - Actif	1 249 229
Autres actifs	6 747 052
Comptes de régularisation	12 212
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	8 568 179
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 184 135
Immobilisations incorporelles	143 300
Écart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	**1 362 437 716**

PASSIF — Au 31/12/2013

U = Milliers DA

Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	152 401 593
Dettes envers la clientèle	992 148 021
Dettes représentées par un titre	36 278 742
Impôts courants - Passif	2 009 537
Impôts différés - Passif	28 794
Autres passifs	40 640 147
Comptes de régularisation	4 259 845
Provisions pour risques et charges	3 631 559
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	13 136 264
Dattes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	37 224 600
Écart d'évaluation	54 500
Écart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	16 703 380
TOTAL DU PASSIF	**1 362 437 716**

HORS BILAN

Au 31/12/2013

Engagements donnés	**534 968 201**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	163 901 908
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	199 439 603
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	171 626 690
Autres engagements donnés	-

Au 31/12/2013

Engagements reçus	**279 598 136**
Engagements de financement reçus des institutions financières	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	279 588 491
Autres engagements reçus	9 645

الأصول

بتاريخ 2014/12/31

و = الاف دج

الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	326 805 145
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	6 879 931
أصول مالية جاهزة للبيع	78 866 227
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	297 253 645
سلفيات و حقوق على الزبائن	756 489 236
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	8 014 491
الضرائب الجارية - أصول	2 008 421
الضرائب المؤجلة - أصول	1 748 065
أصول أخرى	9 312 533
حسابات التسوية	13 467
المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8 630 400
العقارات المؤوظفة	-
الأصول الثابتة المادية	15 909 396
الأصول الثابتة غير المادية	121 828
فارق الحيازة	-

مجموع الأصول 1 512 052 785

الخصوم

و = الاف دج

البنك المركزي	-
ديون تجاه الهيئات المالية	166 401 287
ديون تجاه الزبائن	1 147 538 269
ديون ممثلة بورقة مالية	36 602 944
الضرائب الجارية - خصوم	2 655 242
الضرائب المؤجلة - خصوم	107 353
خصوم أخرى	10 161 780
حسابات التسوية	4 614 434
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	3 892 484
إعانات التجهيز - إعانات أخرى للاستثمارات	-
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	12 345 358
ديون تابعة	-
رأس المال	48 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-
احتياطات	43 927 980
فارق التقييم	381 808
فارق إعادة التقييم	15 920 734
ترحيل من جديد (+/-)	-
نتيجة السنة المالية (+/-)	19 503 112

مجموع الخصوم 1 512 052 785

خارج الميزانية

بتاريخ 2014/12/31

التزامات ممنوحة	**630 746 018**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	-
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	148 601 592
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	300 296 893
التزامات ضمان بأمر الزبائن	181 847 533
التزامات أخرى ممنوحة	-
التزامات محصل عليها	**279 598 136**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	-
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	279 588 491
التزامات أخرى محصل عليها	9 645

بعض القوائم المالية لبنك BNA

ACTIF	NOTE	déc-16	déc-15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	305 734 845	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	238	219
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	788 082 331	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	166 797 057	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	2-7	10 929 186	9 352 557
Impôts différés - Actif	2-7	715 320	765 351
Autres actifs	2-8	78 034 835	29 769 699
Comptes de régularisation	2-9	49 986 094	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	22 813 283	19 477 640
Immeubles de placement		-	-
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 150 516	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	171 517	229 492
Ecart d'acquisition		-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

En milliers de DA

PASSIF	NOTE	déc-16	déc-15
Banque centrale		340 355 168	-
Dettes envers les institutions financières	2-13	195 741 959	419 633 547
Dettes envers la clientèle	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	2 15	14 245 846	19 020 482
Impôts courants - Passif	2 16	12 418 096	12 143 540
Impôts différés - Passif	2 17	535 633	533 280
Autres passifs	2 18	140 671 583	107 120 613
Comptes de régularisation	2 19	79 065 313	64 619 063
Provisions pour risques et charges	2 20	38 172 236	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	92 063 068	91 380 217
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000
Capital	09	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		-	-
Réserves	2 23	155 567 323	131 029 808
Ecart d'évaluation		-6 155 252	2 458 804
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
TOTAL DU PASSIF		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

			En milliers de DA	
ACTIF	**NOTE**	**déc-15**	**déc-14**	**Evolution /%**
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	2-1	325 840 983	240 168 472	35,67%
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	219	212	3,30%
Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	234 935 457	230 569 742	1,89%
Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	503 338 888	133 210 394	277,85%
Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 515 052 812	1 831 665 625	-17,29%
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 043 819	14 032 319	0,08%
Impôts courants - Actif	2-7	9 352 557	12 678 581	-26,23%
Impôts différés - Actif	2-7	765 351	643 381	18,96%
Autres actifs	2-8	29 769 699	39 924 437	-25,43%
Comptes de régularisation	2-9	44 652 322	77 806 314	-42,61%
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	19 477 640	17 467 981	11,50%
Immeubles de placement				
Immobilisations nettes corporelles	2-11	21 621 980	22 190 068	-2,56%
Immobilisations incorporelles nettes	2-12	229 492	261 760	-12,33%
Ecart d'acquisition			-	
TOTAL DE L'ACTIF		**2 719 081 219**	**2 620 619 286**	**3,76%**

PASSIF	**NOTE**	**déc-15**	**déc-14**	**Evolution /%**
Banque centrale				
Dettes envers les institutions financières	2-13	419 633 547	162 789 197	157,78%
Dettes envers la clientèle	2 14	1 732 218 308	1 742 545 916	-0,59%
Dettes représentées par un titre	2 15	19 020 482	18 698 362	1,72%
Impôts courants - Passif	2 16	12 143 540	9 958 741	21,94%
Impôts différés - Passif	2 17	533 280	389 090	37,06%
Autres passifs	2 18	107 120 613	288 693 599	-62,89%
Comptes de régularisation	2 19	64 619 063	91 192 610	-29,14%
Provisions pour risques et charges	2 20	33 960 614	23 990 196	41,56%
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements				
Fonds pour risques bancaires généraux	2 21	91 380 217	68 044 201	34,30%
Dettes subordonnées	2 22	14 000 000	14 000 000	0,00%
Capital	09	41 600 000	41 600 000	0,00%
Primes liées au capital				
Réserves	2 23	131 029 808	106 245 349	23,33%
Ecart d'évaluation		2 458 804	2 562 137	4,03%
Ecart de réévaluation	2 24	14 122 289	14 122 289	0,00%
Report à nouveau (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 142	0,00%
Résultat de l'exercice (+/-)	2 26	29 537 515	29 784 457	-0,83%
TOTAL DU PASSIF		2 719 081 219	2 620 619 286	3,76%

	ACTIF	NOTE	Montant EXERCICE 2013	Montant EXERCICE 2012
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux.	2-1	306 760 161	246 496 509
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2-2	174	220
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2-3	218 564 489	226 777 743
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2-4	168 432 097	279 869 347
5	Prêts et créances sur la clientèle	2-5	1 315 847 592	1 134 166 014
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2-6	14 032 319	14 032 319
7	Impôts courants - Actif	2-7	8 541 312	10 545 014
8	Impôts différés - Actif	2-7	685 352	542 826
9	Autres actifs	2-8	37 125 605	36 353 483
10	Comptes de régularisation	2-9	74 990 220	80 246 683
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2-10	17 115 360	7 753 424
12	Immeubles de placement			-
13	Immobilisations corporelles	2-11	22 778 457	23 070 561
14	Immobilisations incorporelles	2-12	257 427	225 573
15	Ecart d'acquisition			-
	TOTAL DE L'ACTIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

En milliers de DA

	PASSIF	note		Montant EXERCICE 2012
			EXERCICE 2013	
1	Banque centrale			-
2	Dettes envers les institutions financières	2-13	33 893 136,00	110 841 942
3	Dettes envers la clientèle	2-14	1 498 338 492,00	1 325 198 500
4	Dettes représentées par un titre	2-15	17 347 239,00	16 266 146
5	Impôts courants - Passif	2-16	12 044 227,00	9 156 526
6	Impôts différés - Passif	2-17	277 993,00	164 757
7	Autres passifs	2-18	288 362 078,00	278 753 158
8	Comptes de régularisation	2-19	56 272 155,00	85 374 798
9	Provisions pour risques et charges	2-20	11 440 740,00	9 059 412
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2-21	56 400 849,00	40 612 095
12	Dettes subordonnées	2-22	14 000 000,00	14 000 000
13	Capital	09	41 600 000,00	41 600 000
14	Primes liées au capital			-
15	Réserves	2-23	98 985 363,00	86 804 864
16	Ecart d'évaluation		11 807 602,00	944 728
17	Ecart de réévaluation	2-24	14 122 289,00	14 122 289
18	Report à nouveau (+/-)	2-25	2,00	2
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2-26	30 238 400,00	27 180 499
	TOTAL DU PASSIF		2 185 130 565,00	2 060 079 716

		NOTES	31/12/2011	31/12/2010
1	+ Intérêts et produits assimilés	4.1	52 787 804	46 860 243
2	- Intérêts et charges assimilées	4.1	- 9 423 661	- 9 145 735
3	+ Commissions (produits)	4.2	13 393 331	12 371 927
4	- Commissions (charges)	4.2	- 3 222	- 5 383
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.3		
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	4.4	55 313	1 179 846
7	+ Produits des autres activités	4.5	339 417	1 177 435
8	- Charges des autres activités		- 136 486	- 935
9	PRODUIT NET BANCAIRE		57 012 496	52 437 398
10	- Charges générales d'exploitation	4.6	- 12 700 957	- 9 961 522
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.7	- 1 089 917	- 958 451
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		43 221 622	41 517 425
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.8	- 13 206 079	- 30 882 070
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.9	16 147 716	34 894 592
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		46 163 260	45 529 947
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.10		
17	+ Eléments extraordinaires (produits)	4.11		
18	- Eléments extraordinaires (charges)	4.11		
19	RESULTAT AVANT IMPOT		46 163 260	45 529 947
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.12	- 11 382 862	- 12 981 444
	Impôts différés sur résultat	4.13	38 741	51 406
	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.14	34 819 139	32 599 909

بعض القوائم المالية لبنك BEA

ORDRE	PASSIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	15 604 849 323,99	15 461 108 937,73	143 740 386,26
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 846 239 125 888,33	2 182 602 958 293,12	(336 363 832 404,79)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	40 506 183 346,14	38 759 654 187,14	1 746 529 159,00
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	15 037 918 974,63	12 923 926 998,45	2 113 991 976,18
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	80 842,62	986 774,12	(905 931,50)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	55 211 153 325,35	82 021 982 572,72	(26 810 829 247,37)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	49 045 782 114,13	42 798 501 106,48	6 247 281 007,65
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	6 279 062 165,82	6 540 905 081,33	(261 842 915,51)
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	9 417 216 183,48	9 258 109 745,05	159 106 438,43
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	BP1300	76 000 000 000,00	76 000 000 000,00	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	BP1500	64 574 991 449,46	45 814 685 774,62	18 760 305 674,84
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-1 835 639,90	-25 325 762,13	23 490 122,23
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	14 555 119 758,25	14 555 119 758,25	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	35 557 303 381,83	30 260 305 674,84	5 296 997 706,99
		TOTAL DU PASSIF	2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

ORDRE	PASSIF	31/12/2010
1	BANQUE CENTRALE	0
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 680 836
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 016 478 427
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	40 930 452
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	10 060 643
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	31 887
7	AUTRES PASSIFS	63 906 801
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	40 325 633
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 682 976
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	10 730 408
12	DETTES SUBORDONNÉES	25 276 520
13	CAPITAL	24 500 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0
15	RÉSERVES	81 746 030
16	ECART D'ÉVALUATION	95 661
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	19 168 656
	TOTAL DU PASSIF	2 367 626 126

ORDRE	ACTIF	CODIFICATION	31/12/2012	31/12/2011	EVOLUTION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	216 259 372 297,30	118 398 989 906,49	97 860 382 390,81
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,01	(0,01)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	11 719 220,00	15 723 509 942,18	(15 711 790 722,18)
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	1 139 983 259 293,11	1 505 266 031 242,50	(365 282 771 949,39)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	580 656 858 621,99	564 666 803 458,62	15 990 055 163,37
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	190 871 591 663,14	219 692 295 520,78	(28 820 703 857,64)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	18 367 037 425,17	16 812 964 121,80	1 554 073 303,37
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 351 758 513,98	1 402 935 745,21	(51 177 231,23)
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	94 835 957 265,32	130 205 724 560,37	(35 369 767 295,05)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	BA1000	22 219 958 439,21	20 555 152 160,74	1 664 806 278,47
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	23 861 515 793,76	24 185 286 524,13	(323 770 730,37)
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	19 148 724 914,70	19 626 657 187,40	(477 932 272,70)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	191 794 783,68	169 165 888,72	22 628 894,96
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-
		TOTAL DE L'ACTIF	2 307 759 548 231,36	2 636 705 516 258,94	(328 945 968 027,59)

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2017	31/12/2016	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	96 124 958 998,26	49 790 060 282,97	46 334 898 715,29
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-19 964 491 984,98	-15 909 026 497,58	(4 055 465 487,40)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	34 423 634 752,10	43 566 559 974,38	(9 142 925 222,28)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 869 390 990,46	-1 827 383 181,66	(42 007 808,80)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	312 535 349,69	1 393 501 667,99	(1 080 966 318,30)
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	109 569 383,69	-98 184 954,53	207 754 338,22
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	44 003 969 581,12	19 467 571 135,96	24 536 398 445,16
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-32 273 372 338,25	-9 116 556 076,22	(23 156 816 262,03)
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**120 867 412 751,17**	**87 266 542 351,31**	**33 600 870 399,86**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 498 105 028,38	-12 261 685 541,11	(3 236 419 487,27)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-895 069 642,77	-1 152 105 696,13	257 036 053,36
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**104 474 238 080,02**	**73 852 751 114,07**	**30 621 486 965,95**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-31 001 853 567,34	-28 256 120 022,65	(2 745 733 544,69)
14		3 577 900 949,63	245 517 563,96	3 332 383 385,67
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**77 050 285 462,32**	**45 842 148 655,38**	31 208 136 806,93
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	9 869 037,30	21 577 850,00	(11 708 812,70)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**77 060 154 499,62**	**45 863 726 505,38**	**31 196 427 994,23**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-19 694 509 562,90	-11 291 313 329,39	(8 403 196 233,51)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**57 365 644 936,72**	**34 572 413 175,99**	**22 793 231 760,72**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	49 790 060 282,97	42 476 997 168,07	4 380 991 793,38
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-15 909 026 497,58	-18 939 839 422,85	1 120 502 343,50
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	43 566 559 974,38	39 295 400 091,03	18 231 983 706,61
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 827 383 181,66	-1 453 800 520,94	-666 167 866,34
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	1 393 501 667,99	725 351 916,62	1 148 326 519,24
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-98 184 954,53	20 795 047,45	-88 145 520,78
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	19 467 571 135,96	53 089 328 001,92	-7 923 101 198,42
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-9 116 556 076,22	-45 640 462 996,41	9 398 934 028,34
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**87 266 542 351,31**	**69 573 769 284,89**	**25 603 323 805,53**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-12 261 685 541,11	-15 554 386 404,97	-337 854 973,74
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 152 105 696,13	-1 136 916 591,83	20 454 476,04
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**73 852 751 114,07**	**52 882 466 288,09**	**25 285 923 307,83**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-28 256 120 022,65	-8 510 055 069,80	-19 734 562 751,78
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	245 517 563,96	1 478 849 936,04	-5 200 323 835,45
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 842 148 655,38**	**45 851 261 154,33**	**351 036 720,60**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	21 577 850,00	4 176 419,88	-25 926 597,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 863 726 505,38**	**45 855 437 574,21**	**325 110 122,77**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-11 291 313 329,39	-12 436 772 493,64	504 517 221,42
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**34 572 413 175,99**	**33 418 665 080,57**	**829 627 344,19**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 576	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 908	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 879	3 840
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 390 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**61 663 219**	**45 622 792**	**16 040 426**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 923 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 560	-1 172 708	148
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**48 566 828**	**28 253 792**	20 313 035
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 783	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 992	2 878 850
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**40 380 550**	**28 310 002**	12 070 548
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**40 428 055**	**28 310 449**	12 117 606
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 620 401	-7 378 506	-3 241 895
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**29 807 653**	**20 931 943**	**8 875 711**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59	-2 932 071 321,52
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08	-1 910 310 581,77
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77	13 960 823 823,26
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32	-292 585 205,62
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75	480 176 767,87
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75	30 834 481,20
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38	25 698 655 667,55
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56	-27 124 972 891,85
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**	**7 910 550 739,11**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37	-3 630 555 837,60
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17	35 643 580,34
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**	4 315 638 481,85
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08	11 502 201,07
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41	-3 966 991 463,37
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**	360 149 219,55
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83	-43 328 027,95
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00	
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**	316 821 191,60
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49	-640 941 942,83
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**	**-324 120 751,23**

N°	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2018	31/12/2017	VARIATION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	132 185 764 275,69	96 124 958 998,26	36 060 805 277,43
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(21 002 089 116,61)	(19 964 491 984,98)	(1 037 597 131,63)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	30 999 113 450,43	34 423 634 752,10	(3 424 521 301,67)
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(1 924 627 407,20)	(1 869 390 990,46)	(55 236 416,74)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE	694 110 054,65	312 535 349,69	381 574 704,96
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	685 826 028,71	109 569 383,69	576 256 645,02
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	13 871 929 111,01	44 003 969 581,12	(30 132 040 470,11)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(11 997 951 240,66)	(32 273 372 338,25)	20 275 421 097,59
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**143 512 075 156,03**	**120 867 412 751,17**	**22 644 662 404,85**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(14 472 773 590,52)	(15 498 105 028,38)	1 025 331 437,86
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR	(879 504 295,40)	(895 069 642,77)	15 565 347,37
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**128 159 797 270,11**	**104 474 238 080,02**	**23 685 559 190,08**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES	(26 187 008 312,95)	(31 001 853 567,34)	4 814 845 254,38
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET	1 213 873 512,18	3 577 900 949,63	(2 364 027 437,45)
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**103 186 662 469,33**	**77 050 285 462,32**	**26 136 377 007,01**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	609 883,22	9 869 037,30	(9 259 154,08)
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	-	-	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**103 187 272 352,55**	**77 060 154 499,62**	**26 127 117 852,93**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(26 411 662 611,90)	(19 694 509 562,90)	(6 717 153 049,00)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**76 775 609 740,65**	**57 365 644 936,72**	**19 409 964 803,93**

ORDRE	ACTIF	31/12/2010
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	96 114 488
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	13 761 161
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	34 793 247
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 481 962 383
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	434 608 274
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	157 881 423
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	16 125 597
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 035 615
9	AUTRES ACTIFS	64 420 148
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	36 410 637
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	9 467 253
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	20 907 493
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	138 405
15	ÉCART D'ACQUISITION	0
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 367 626 126**